

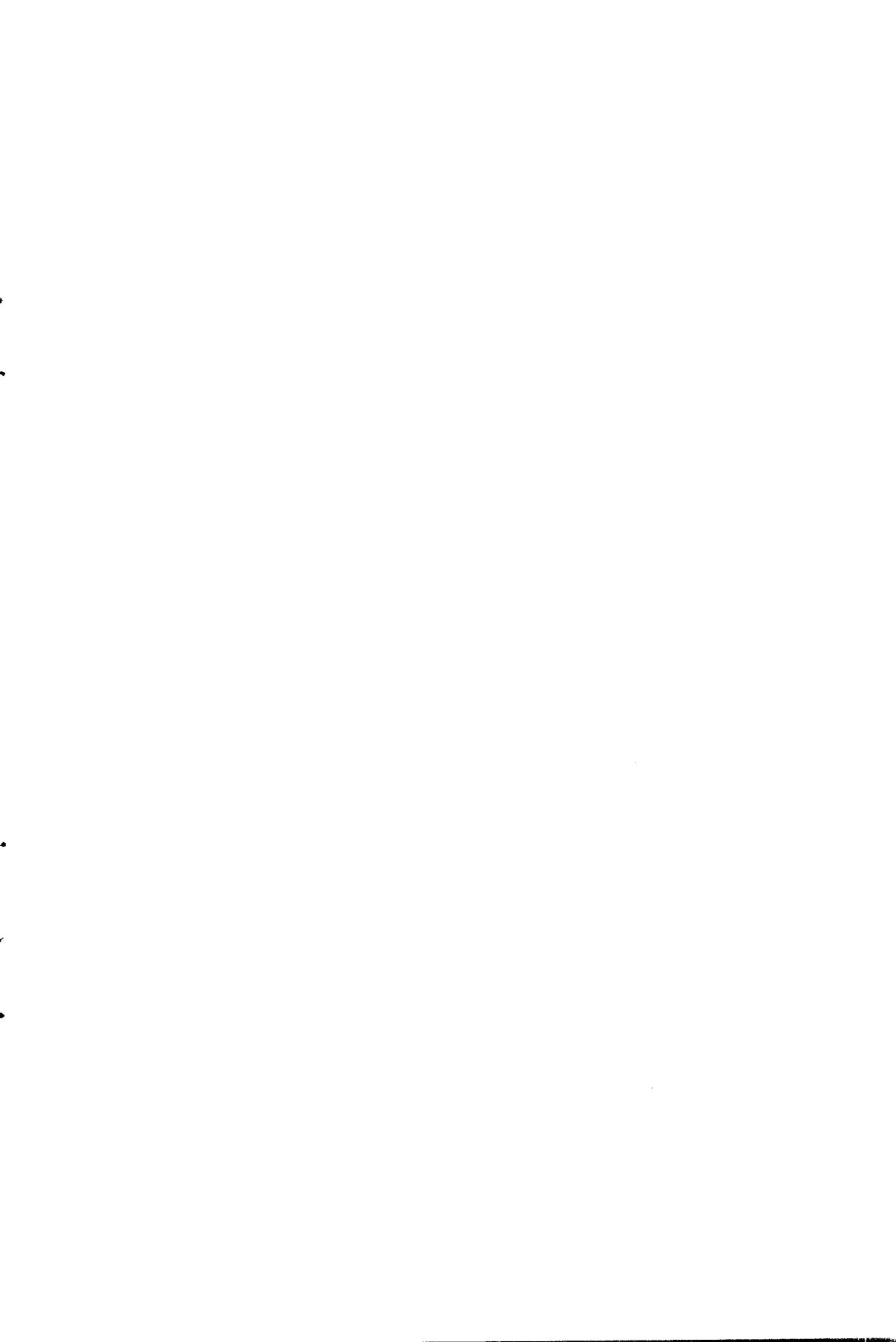
أثر اختبار انخفاض قيم الأصول على ترشيد قرارات الاستثمار

في سوق الأوراق المالية السعودي (دراسة اختبارية)

دكتور / أسامة صبرى محمد أحمد إسماعيل

أستاذ مساعد بكلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الطائف

والمدرس بكلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق



أثر اختبار انخفاض قيم الأصول على ترشيد قرارات الاستثمار

في سوق الأوراق المالية السعودي (دراسة اختبارية)

دكتور / أسامة صبرى محمد أحمد إسماعيل

أستاذ مساعد بكلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الطائف

والمدرس بكلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق

ملخص البحث :

نظرا لأهمية التقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبى فيجب إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها ، ونظرا لأن الأصول تعتبر المحرك الأساسى لأداء الشركة لذا يجب أن تعبر الأصول عن قيمتها العادلة لكي تكون أداة لمساعدة المساهمين على اتخاذ القرارات . وتخفض قيم الأصول في العديد من الحالات طبقا لمعيار المحاسبة المالية رقم SFAS 2001 144 منها انخفاض القيمة السوقية للأصل الى حد كبير أكثر من المتوقع، أو بسبب الزمن أو الاستخدام العادى، أو حدوث تغيرات هامة في البيئة التقنية أو القانونية، أو زيادة أسعار الفائدة في السوق، أو سوء الأداء الاقتصادي .

وطبقا للمنظمات المهنية تتطلب معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة السعودية اختبار الانخفاض في قيم الأصول غير المتداولة في نهاية العام والمحاسبة والإفصاح عن هذا الانخفاض ان وجد، لكي تعبر الأصول عن قيمتها العادلة وما يترتب على ذلك من مساعدة المساهمين على اتخاذ القرارات الرشيدة .

لذا تناول البحث دراسة تحليلية مقارنة لمعيار انخفاض الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية، ومعايير المحاسبة الدولية، ومعايير المحاسبة السعودية، وتحديد مدى إفصاح الشركات السعودية المدرجة في سوق المال السعودي عن الانخفاض في قيم الأصول، وتوضيح أهمية اختبار الانخفاض في قيم الأصول، وأثر ذلك على جودة القرار الاستثمارى .

Abstract

This paper aims to study the effect of Impairment accounting for Long-lived Assets on investment decisions in Saudi Stock Market (Empirical Study). Long-lived assets are critical to the financial performance of companies. Thus, assets must be measured at fair value to help investors in making informed economic decisions. The U.S. Accounting Standards (GAAP), The International Financial Reporting Standards (IFRS), and the Saudi Financial Accounting Standards have developed rules for measuring and recognizing impairments on long-lived assets when specific events and circumstances indicates that the company may not be able to recover the carrying amount of these assets. The objective of this research is to conduct a comparative analytical study for impairments standards in the U.S, international accounting standards, and Saudi's accounting standards and to show the extent of the disclosures made by the Saudi companies listed in the Saudi Stock market and its effect on the quality of the investment decisions made by investors.

أولاً : الاطار النظرى للبحث :

طبيعة المشكلة :

يتم الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد المساهمين على اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية من مصادر عديدة أهمها القوائم والتقارير المالية ، لذا يجب أن تعبر الأصول عن قيمتها العادلة لمساعدة المساهمين على اتخاذ القرارات الرشيدة لأن الأصول تعتبر المحرك الأساسي لأداء الشركة، وأن القوائم المالية تعبر عن الوضع المالي للشركة في تاريخ محدد، وتنخفض الأصول في حالات متعددة مثل انخفاض الأرباح التي تدرها الأصول، وحدثت تغييرات في اللوائح والقوانين، والتغيرات التكنولوجية .

ولا شك أن تغير الظروف والإحداث الاقتصادية قد يجعل تكلفة الأصل طويل الأجل غير قابلة للاسترداد بشكل كامل، ومن هنا تواجه الشركات بمشكلة خسائر الانخفاض في قيم الأصول الثابتة مما أدى إلى حاجة المجتمع المالي الدولي إلى معايير محاسبية جديدة لمعالجة المحاسبة عن انخفاض الأصول طويلة الأجل والاعتراف بخسائر الانخفاض والإفصاح عنها لزيادة مصداقية القوائم المالية (Schroeder et al)¹ .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بيان معايير المحاسبة المالية رقم FSAS 121 لسنة ١٩٩٥ الخاص بالمحاسبة عن انخفاض الأصول طويلة الأجل ، وتم استبداله بمعيار المحاسبة المالية رقم SFAS 2001 144 ، كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة ١٩٩٨ معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 36 والذي بموجبه يلزم الشركات بأن تقوم باختبار انخفاض الأصول طويلة الأجل والإفصاح عن هذا الانخفاض لزيادة مصداقية القوائم والتقارير المالية وما ينعكس على ذلك من ترشيد القرارات الاستثمارية ، وقام أعضاء لجنة معايير المحاسبة الأمريكية في مجمع المحاسبة الأمريكي² FASC AAA عام ٢٠٠١ بإعداد دراسة تجريبية لتقييم حقوق الملكية وتقييم انخفاض قيمة الشهرة ودراسة مدى إمكانية اختبار انخفاض الأصول لما لذلك من آثار ايجابية على اتخاذ القرارات .

ونظرا لأهمية القوائم والتقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبى فيجب أن يتم اعدادها طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية ، حيث تتطلب معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والسعودية الإفصاح عن انخفاض قيم الأصول عن قيمتها العادلة ، وكيفية المعالجة المحاسبية لهذا الانخفاض

¹ Schroeder, Richard G., Clark, Mytle W., Cathey, Jack M. 2001. Financial Accounting Theory and Analysis. John and sons, Ltd. USA, pp 252-257.

² FASB. 2001. Statement of Financial Accounting Standards, No. 144. Accounting For Impairment or - Disposal of Long-Lived Assets. Stanford, ct. FASB.

نظرا للتأثير النسبي الهام لهذا الانخفاض على اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، وأن عدم الإفصاح عن هذا الانخفاض إن وجد سوف يؤدي إلى عدم مصداقية بعض المعلومات الموجودة في القوائم المالية وبالتالي التأثير السلبي على اتخاذ القرارات، لذا يجب أن تحتوى التقارير والقوائم المالية على معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية توضح انخفاض قيم الأصول والمعالجة المحاسبية لهذا الانخفاض .

وبناء على ما سبق يتم تحديد مشكلة البحث في النقاط الآتية :

- ١ - تتطلب معايير المحاسبة ضرورة الاعتراف بخسائر انخفاض قيم الأصول لكي تعبر أصول المنشأة عن قيمتها العادلة لتكون أداة للمساهمين تساعد على اتخاذ قراراتهم الرشيدة .
- ٢ - معرفة مدى قيام الشركات السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية باختبار انخفاض قيم الأصول في نهاية السنة المالية ، والإفصاح عن هذا الانخفاض إن وجد ، وأثر ذلك على ترشيد قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية السعودية .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي :

- ١ - دراسة تحليلية مقارنة لمعيار انخفاض قيم الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية، ومعايير المحاسبة الدولية ، ومعايير المحاسبة السعودية .
- ٢ - تحديد مدى قيام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي بإختبار انخفاض قيم الأصول والإفصاح عنه .
- ٣ - التعرف على مدى وعى المتعاملين في سوق الأوراق المالية السعودي بأهمية الإفصاح عن قيم الأصول وأثر ذلك على ترشيد قراراتهم الاستثمارية .

منهج وأسلوب البحث :

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرف على معيار انخفاض قيم الأصول وكيفية المعالجة المحاسبية لخسائر انخفاض الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومعايير المحاسبة الأمريكية، ومعايير المحاسبة السعودية ، وتحليل واستخلاص النتائج التي يتم التوصل إليها ، ومعرفة مدى قيام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي باختبار انخفاض قيم الأصول الثابتة والإفصاح عنه .

وقد تم الاعتماد على الأساليب التالية لجمع البيانات :

١ - الدراسة المكتبية :

يعتمد الباحث على الدراسة المكتبية بدراسة المعايير المحاسبية والمراجع العلمية والمصادر المتعلقة بالأسواق المالية لصياغة الجانب النظرى وتدعيم النتائج التى يتوصل إليها في الدراسة الميدانية.

٢ - الدراسة الميدانية :

يعتمد الباحث على الدراسة الميدانية للحصول على البيانات الأولية لمعرفة مدى قيام الشركات المدرجة في سوق المال السعودي ، بالإفصاح في تقاريرها المالية المنشورة عن انخفاض قيم الأصول الثابتة ، إذا كان صافى قيمتها الدفترية اكبر من القيمة القابلة للاسترداد ، ومعرفة مدى وعى المساهمين و المحاسبين بأهمية المحاسبة عن انخفاض الأصول وأثر ذلك على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق المال السعودي ، ويقوم الباحث بإعداد وتوزيع قوائم الاستقصاء على عينة البحث واستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل عينة الدراسة واستخلاص النتائج .

فروض البحث :

يعتمد البحث على إثبات الفروض التالية :

١ - إن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة .

٢ - أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك الانخفاض .

٣ - إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية .

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث للأسباب الآتية :

١ - قلة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة عن الانخفاض في قيم الأصول الثابتة وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية .

٢ - التعرف على مفهوم المحاسبة عن الانخفاض في قيم الأصول الثابتة ، وضرورة الاعتراف بالخسائر الناشئة عن ذلك الانخفاض والإفصاح عنها لزيادة جودة التقارير المالية .

٣ - زيادة وعي المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودي بأهمية المحاسبة عن انخفاض الأصول للشركات المدرجة في هذا السوق ، وأثر ذلك على ترشيد القرارات الاستثمارية عند شراء أسهم في تلك الشركات .

٤ - تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات المدرجة فيه ، وما يترتب على ذلك من مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

٥ - توضيح كيفية اختبار الانخفاض في قيم الأصول طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ، ومعايير المحاسبة السعودية، وتحديد المعالجات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عن انخفاض الأصول، وتقدير القيمة الاستردادية للأصل .

عينة البحث :

اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية السعودية ممثلة للقطاعات المختلفة ، وقد استخدم الباحث أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية ، حيث أن مجتمع البحث يتكون من (٥) فئات متميزة ومتغيرة عن بعضها البعض ولتحديد عينة الدراسة قام الباحث باكتشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية .

محتويات البحث :

أولاً: الإطار النظري للبحث.

ثانياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: موقف المنظمات المهنية من انخفاض قيم الأصول غير المتداولة .

رابعاً: أثر الإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة على ترشيد قرارات

الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

خامساً: الدراسة الميدانية .

ثانياً : الدراسات السابقة :-

1 - دراسة (Gottlied سنة ١٩٩٢)^٣ :

اهتمت الدراسة بضرورة الاعتراف بانخفاض الأصول طويلة الأجل والإفصاح عن هذا الانخفاض، واستنتجت الدراسة التجريبية التي أجراها الباحث بضرورة قياس هذا الانخفاض عن طريق إجراء اختبار للأصول والاعتراف بخسائر هذا الانخفاض لما لذلك من أثر على زيادة

³ Gottlied , Max 1992, Impairment of long-lived assets: Recognition, measurement and disclosure, the CPA journal, e-publication www.nysscpa.org, USA

مصدقية القوائم المالية والتأثير الإيجابي على القرارات التي يتخذها المستثمرون في سوق الأوراق المالية .

٢ - دراسة (Munter سنة ١٩٩٥) ^٤ :

اهتمت هذه الدراسة بالمشاكل الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 121) الخاص بانخفاض قيم الأصول طويلة الأجل. ومن أهم هذه المشاكل الأحكام المهنية والتي تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأصول. وخلصت هذه الدراسة بأن الأحكام المهنية للأشخاص القائمين على إعادة تقييم الأصول لتحديد انخفاض قيمة الأصل ، تتأثر بالأحكام والآراء الشخصية مما تؤثر تأثيرا سلبيا على موضوعية القياس .

٣ - دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB , 1995)

اهتمت هذه الدراسة بمناقشة موضوع انخفاض الأصول الثابتة حيث قامت اللجنة المختصة بدراسة المشاكل المحاسبية المعاصرة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية في أكتوبر ١٩٨٤ ، وديسمبر ١٩٨٥ ، وفبراير ١٩٨٦ بعمل استقصاء للممارسات المحاسبية الخاصة بتخفيض القيمة الدفترية لبعض الأصول طويلة الأجل من قبل الشركات التي قامت بذلك، وكانت نتيجة الاستقصاء وجود تباين في تطبيق تلك الممارسات وتزايد عمليات تخفيض القيمة الدفترية للأصول، وأدى ذلك الى قيام مجلس معايير المحاسبة بإصدار معيار انخفاض الأصول رقم (١٢١) بعنوان المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول المعنوية المكن تحديدها ، وعرف عملية انخفاض الأصل (Impairment) بأنها عدم قدرة الأصل على التغطية الكاملة للتكلفة الجارية خلال عمره المتبقي .

٤ - دراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية (١٩٩٨)

انتهت هذه الدراسة بإصدار المعيار الدولي رقم (٣٦) الخاص بانخفاض قيمة الأصول ، وتم تطبيقه في أول يوليو ١٩٩٩ ، وبموجب هذا المعيار يجب على الوحدة المحاسبية أن تقوم بالإفصاح عن انخفاض الأصول ، وحدد هذا المعيار المعالجات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عن انخفاض الأصول ، وكيفية تقدير القيمة الاستردادية للأصل ، ويعترف هذا المعيار بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصول .

⁴ Munter, Paul, 1995, SFAS NO. 121 and Impairment of Assets: the need for professional judgment, the CPA journal, KPMG, e-publications www.nysscpa.org, USA

٥- دراسة (حسن ١٩٩٨)^٥ :

قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في ضوء معيار (FASP) رقم ١٢١ ، واهتمت الدراسة بضرورة الإفصاح عن الانخفاض في قيم الأصول طويلة الأجل وتسجيل الأصول الثابتة والشهرة بما لا يزيد عن التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الأصول، لكي تكون القوائم المالية أكثر مصداقية. كما أوضحت الدراسة أن أسباب انخفاض قيم الأصول يرجع الى وجود أحداث معينة تؤثر عليها او على المناخ الاقتصادي المحيط بتلك الأصول .

وخلصت الدراسة أنه إذا وقعت أحداث مؤثرة تأثير سلبي على الأصول يجب إعادة النظر في المدة المتبقية لحساب الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة والاعتراف بالخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض، أما إذا لم تتوافر أحداث مؤثرة على انخفاض الأصول فلا داعي لإعادة تقييم الأصول الثابتة .

٦ - دراسة (Alciator et al ٢٠٠٠)^٦ :

اهتمت هذه الدراسة بالحاسبة عن انخفاض الأصول طويلة الأجل مع التطبيق على صناعة البترول، وخلصت الدراسة بضرورة إثبات الانخفاض في قيم الأصول طويلة الأجل إن حدث ، في شركات إنتاج واستكشاف البترول لما لذلك من أثر على جودة التقارير المالية وبالتالي ترشيد القرارات الاستثمارية .

٧ - دراسة (Edward 2004)^٧ :

اهتمت الدراسة بأهمية اختبار انخفاض الأصول طويلة الأجل لما لذلك من اثر على جودة التقارير المالية، كما أوضحت بان هناك تأثير لسلوك المديرين أو القائمين بتقييم الأصول لتحديد قيمة الانخفاض نظرا لخضوع ذلك للأحكام الشخصية وما يترتب على ذلك من التأثير السلبي على جودة التقارير المالية .

٨ - دراسة (Veronique et al.)^٨ :

^٥ حسن عبد الحميد العطار (١٩٩٨)، إطار مقترح لقياس القيمة العادلة لصفاء الأصول لغرض ترشيد قرار إصدار أسهم زيادة رأس المال، وتحديد نطاق مسئولية مراقب الحسابات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ١٧٩-١٨٠.

^٦ Alciator , Mini, Easton, Peter, and Spear, Nassr (2000). Accounting for the Impairment of Long-Lived Assets: Evidence from the petroleum Industry. Journal of Accounting and Economic. Volume 29, Issue 2.

^٧ Edward J., Riedl (2004). An Examination of Long-Lived Asset Impairment . Accounting Review, Issue , USA, pp 34 – 46.

^٨ Veronique, G. Frucot, Leland, G. Jordan, and Marc, I. Iebow (2004). Andb Companies: Impairment of Goodwil, Issues in Accounting Education, Issue , USA, pp 21-34.

اهتمت الدراسة بمشاكل تطبيق انخفاض قيمة الشهرة وخلصت إلى وجود جدل دائم بين المراجع والإدارة بشأن الاعتراف بانخفاض قيمة الشهرة والمعالجة المحاسبية لها .

٩ - دراسة (عابد ٢٠٠٦)^٩ :

هي دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيم الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، واهتمت الدراسة بالاعتراف والإفصاح عن قيمة الأصول الثابتة المنخفضة انخفاضاً حاداً في ضوء المعايير الدولية وخلصت الدراسة فيما يلي :

إن الأصول الثابتة والشهرة يتم تسجيلها والإفصاح عنها في القوائم المالية بما لا يزيد عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل خلال عمره الانتاجي المتبقي ، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن انخفاض قيم الأصول الثابتة والشهرة ويتم قياسها والمعالجة المحاسبية لها على أساس ثابت .

١٠ - دراسة لجنة معايير المحاسبة السعودي (٢٠٠٧)^{١٠}

قرر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA تشكيل لجنة معايير المحاسبة ، تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة ، التي يتعين على المنشآت الالتزام بها عند إعداد قوائمها المالية ، ونظراً لأهمية موضوع الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة قامت اللجنة بإعداد صياغة لمشروع معيار الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة، وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة ، صدر عن المجلس قرار باعتماد المعيار في ٢٠٠٧/٤/١٥ .

ويهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات القياس والإثبات لقيمة الهبوط في الأصول غير المتداولة وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح ، بحيث تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها .

يتضح من الدراسات السابقة أنها ركزت على أهمية موضوع الهبوط في قيمة الأصول الثابتة وضرورة الاعتراف بالخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض لزيادة مصداقية القوائم المالية وما يترتب على ذلك من ترشيد القرارات الاستثمارية وهذا ما دعا الباحث إلى تناول هذا الموضوع وتطبيقه على الشركات المدرجة في سوق المال السعودي ودراسة أثر الإفصاح عن الانخفاض في قيم الأصول الثابتة على القرارات التي يتخذها المستثمرون في شراء أسهم تلك الشركات .

ثالثاً : موقف المنظمات المهنية من انخفاض قيم الأصول غير المتداولة :-

معايير المحاسبة المالية الأمريكية:-

^٩ محمد نواف حامد عابد (2006)، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، دراسة تطبيقية ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، القاهرة، ص ١- ١٠٠

^{١٠} - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة ٢٠٠٧

<http://www.socpa.org.sa>

طبقا لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية ينص بيان المحاسبة المالية الأمريكي رقم FAS144¹¹ على ضرورة إثبات انخفاض قيم الأصول طويلة الاجل في قائمة الدخل كمصروفات. ويتطلب طبقا لذلك البيان توافر مؤشرات تدل على احتمال وجود انخفاض في قيم الأصول طويلة الاجل أهمها :-¹²

- انخفاض القيمة السوقية للأصل أكثر من المتوقع بسبب الاستخدام أو التقادم الزمنى.
- وجود تغيرات جوهرية حالية أو متوقعة في البيئة القانونية أو الاقتصادية أو السوقية، أو زيادة معدلات العائد في السوق التى تؤثر بالتبعية على سعر الخصم المستخدم فى حساب قيمة الأصل، أو زيادة القيمة الدفترية الصافية للأصل على القيمة السوقية.
- وجود أدلة على حدوث تلف فى الأصل وبطلان استخدامه.
- وجود خطط للتصرف فى الأصل قبل التاريخ المتوقع له سابقا بسبب إيقاف الأصول أو استبدالها بأصول أخرى.
- سوء الأداء الإقتصادى للأصل وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة له أكثر مما هو متوقع ومدرج بالموازنة .

وفى حالة وجود تلك الدلائل والمؤشرات على انخفاض قيمة الأصل يجب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة طبقا للبيان SFAS 144 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB حيث ينص ذلك البيان¹³ بأنه يجب على الإدارة فى نهاية كل فترة مالية بالبحث عن الاسباب التى تدل على أن الأصول طويلة الاجل قد لا تكون قابلة للاسترداد .

وطبقا للبيان SFAS 144 اذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (غير المخصصة) Expected Future Cash Flows فإن ذلك يدل على انخفاض الأصول . وعرف البيان SFAS 144 التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بأنها التدفقات المستقبلية النقدية الداخلة المتوقع أن يولدها أصل ما ناقص التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون ضرورية للحصول على تلك التدفقات الداخلة (غير المخصصة ودون أعباء الفوائد).¹⁴

وعرف البيان SFAS 144 القيمة العادلة Fair Value¹⁵ بأنها المبلغ الذى يمكن أن يباع أو يشتري به الأصل بين أطراف راغبة فى الشراء والبيع ، وتكون القيمة العادلة أفضل الأسعار فى حالة وجود

11 - SFAS 144 , Para .8 , and IAS 36 , Para . 9 .

12 - SFAS 144 ,Para. 8 .

13 - SFAS 144 , Para .7 .

14 - Revsine , Lawrence , Colline , Danial W., Johnson, W .Bruce. (2005) "Financial Reporting AND Analysis",

3rd edition, Prentic Hall, New Jersey, pp 527-530 .

15 - SFAS 144, Para 22-24 .

سوق نشط وإذا لم يوجد فإنه يتم حساب القيمة العادلة على أساس المعلومات المتاحة مثل أسعار الأصول المتشابهة ، أو التدفقات النقدية المخصومة أو نتائج تقنيات التقييم أو باستخدام تحليل التدفق النقدي المخصوم باستخدام الدولار الإسمى الذى يعكس التضخم ، أو الدولار الحقيقى الذى يتجاهل التضخم مع معالجة الضرائب كتدفق نقدي خارج أو تسوية معدل الخصم ليأخذ الضرائب ومعدل الخطر فى الحسبان .

ويتم قياس انخفاض قيم الأصول غير المتداولة Measurement of Impairment Loss وفقا لبيان المحاسبة الأمريكى SFAS 144 على أساس زيادة مبلغ القيمة الدفترية للأصل (Assets Carrying Amount) على القيمة العادلة للأصل (Assets Fair Value) ، أما بالنسبة للأصل المراد التخلص منه (Assets to Be Disposed of) فإن خسارة انخفاض قيمة الأصل تقاس على أساس زيادة القيمة الدفترية للأصل على القيمة العادلة للأصل مطروحا منها مصاريف البيع .

وفقا لبيان المحاسبة الأمريكى FAS 144 فإن عكس خسارة انخفاض قيم الأصول Subsequent Reversal of an Impairment Loss (إلغاء الأثر المحاسبى لانخفاض القيمة المسجل فى فترات مالية سابقة) غير مسموح بها بالنسبة للأصول المملوكة للإحتفاظ بها أو الاستخدام حيث أن خسارة انخفاض القيمة تؤدي إلى أساس تكلفة جديد للأصل¹⁶ ، أما بالنسبة للأصول التى يتم التخلص منها فيتم تعديل الانخفاضات أو الزيادات على القيمة الدفترية للأصل كتسويات فى القيمة الدفترية للأصل ولكن فى حدود القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ التخلص منه¹⁷.

المعايير الدولية :-

نص معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٦) الخاص بانخفاض قيمة الموجودات على الاجراءات التى يجب على المنشأة تطبيقها للتأكد من أن أصولها قد تم تسجيلها بمبالغ لا تزيد عن قيمتها الاستردادية وقد وضع معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٦) المؤشرات التى يجب على المنشأة دراستها لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض فى القيمة أم لا وفقا لمصادر المعلومات فيما يلى :-

¹⁶ - SFAS 144 , Para 15 .

¹⁷ - Price water house Coopers. (2001) "International Accounting Standards: Similarities and Difference IAS, US GAAP and UK GAAP".www.pwcglobal.com England and wales, p. 47.

أولا : المصادر الخارجية للمعلومات :

١ - انخفاض القيمة السوقية بشكل هام خلال الفترة بأكثر من المتوقع الناتج عن الاستخدام العادى ومرور الوقت .

٢ - وجود تغيرات هامة لها آثار عكسية أو متوقع حدوثها فى المستقبل القريب على المنشأة (التكنولوجيا - السوق - البيئة القانونية) .

٣ - زيادة معدلات العائد على الاستثمار وأسعار الفائدة فى السوق وتأثير ذلك على إحتساب قيمة الاستخدام للأصول غير الملموسة وبالتالي تخفيض القيمة الاستردادية .

ثانيا : المصادر الداخلية للمعلومات :-

١- تقادم أو تلف مادى للأصل .

٢- وجود تغيرات هامة أثرت تأثيرا عكسيا على استخدام الأصول فى المنشأة مثل إعادة الهيكلة أو التخلص من الأصل .

٣- سوء أداء الأصل بحيث يكون أداء الأصل أسوأ من المتوقع له وإرتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل .

وقد نص معيار المحاسبة الدولى ^{١٨} IAS 36 بأنه "يجب على الإدارة أن تقيم فى نهاية كل سنة مالية ما إذا كان أصلا من الأصول من الممكن أن تكون قيمته انخفضت عن القيمة الإستردادية له ، فإذا ثبت ذلك فإنه طبقا طبقا للمعيار IAS36 يجب الإعتراف بخسارة انخفاض القيمة فى قائمة الدخل وذلك فى حالة تجاوز المبلغ المحمل للأصل Assets Carrying Amount أو وحدة توليد النقد Cash Generating Unit المبلغ القابل للاسترداد .

ويعرف معيار المحاسبة الدولى ^{١٩} IAS 36 المبلغ المحمل للأصل بأنه المبلغ المدرج للأصل فى الميزانية العمومية بعد خصم أى استهلاك متراكم وخسارة القيمة التراكمية .

كما عرف معيار المحاسبة الدولى ^{٢٠} IAS 36 وحدة توليد النقد بأنها أصغر مجموعة من الأصول القابلة للتحديد التى تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر والتى تتمتع بإستقلال كبير عن التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن الموجودات الأخرى .

¹⁸ - IAS 36, Para5.

¹⁹ - IAS 36, Para5-

²⁰ - IAS 36, Para5

وعرف المعيار 36 IAS²¹ المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافى سعر بيع الأصل أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الناتجة عن استخدام الأصل ومن الاستبعايدات فى نهاية عمره الإنتاجي) .

يتضح مما سبق أنه يوجد انخفاض فى قيمة الأصول إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تتجاوز المبلغ القابل للاسترداد ويمثل المبلغ القابل للاسترداد القيمة الاستخدامية للأصل (القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة من تشغيل الأصل أو صافى، سعر البيع أيهما أكبر) ، وفى حالة عدم وجود سوق نشطة فإن المبلغ القابل للاسترداد يساوى القيمة الاستخدامية للأصل .

وطبقا لمعيار المحاسبة الدولي²² 36 IAS يجب الاعتراف بخسائر القيمة كمصروف فى قائمة الدخل ، فى حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ القابل للاسترداد ، كما يجب تعديل مبلغ استهلاك الأصل فى الفترات المستقبلية بناء على القيمة الجديدة .

وطبقا لهذا المعيار فإنه فى حالة عدم امكانية تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصل المفرد نظرا لارتباط تدفقاته النقدية الداخلة بالأصول الأخرى فى المنشأة فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد الذى ينتمى إليه هذا الأصل .

ويتم قياس خسائر انخفاض القيمة طبقا للمعيار الدولي 36 IAS بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل Assets Carrying Amount المفرد أو وحدة توليد النقد ، والمبلغ القابل للاسترداد ، ويقصد بالمبلغ القابل للاسترداد طبقا للمعيار الدولي 36 IAS سعر البيع الصافى للأصل Net Selling Price أو القيمة الاستعمالية للأصل Assets Value-in use أيهما أعلى ، وتمثل القيمة الاستعمالية للأصل التدفقات النقدية المخصومة التى يتوقع أن يدرها الأصل نتيجة استخدامه مع مراعاة استخدام معدل الخصم المحدد فى السوق قبل الضريبة والذى يعكس المخاطر الخاصة بالأصل والقيمة الزمنية للنقود²³ .

وطبقا للمعيار 36 IAS توجد خسائر انخفاض القيمة إذا كان صافى سعر البيع أو القيمة الاستعمالية للأصل يقل عن المبلغ المرسل على الأصل أما فى حالة زيادة صافى سعر البيع أو القيمة الاستعمالية للأصل على المبلغ المرسل للأصل فلا توجد خسائر انخفاض فى قيمة هذا الأصل . وبالنسبة للأصل الذى يتم الاحتفاظ به لاستبعاده من النشاط فإن المبلغ القابل للاسترداد يكون صافى سعر بيع الأصل

²¹ - IAS 36, Para5-

²² -IAS 36,Para58

²³ - Price water house Coopers."International Accounting Standards: Similarities and Difference IAS, US GAAP and UK GAAP". www.pwcglobal.com England and wales, p. 47.

لأن هذا الأصل يتم التخلص منه وتكون تدفقاته النقدية ضئيلة لحين التخلص منه^{٢٤}، ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 36 وإثبات قيمة انخفاض الأصول طويلة الأجل كمصروف في قائمة الدخل .

ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة طبقاً للمعيار ISA 36 بأنه عند وجود أدلة تشير إلى أنه لم تعد توجد خسائر انخفاض في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة من خلال مصادر معلومات داخلية مثل حدوث تغيرات بأسلوب تشغيل الأصل أو تطويره، أو توافر تقارير داخلية عن الشركة بأن الأداء الاقتصادي للأصل سوف يكون أفضل مما هو متوقع له ، أو مصادر معلومات خارجية مثل زيادة القيمة السوقية للأصل خلال الفترة ، أو حدوث تغيرات مؤقتة في البيئة الاقتصادية أو القانونية ، أو انخفاض سعر الفائدة .

وطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 36 في حالة وجود الأدلة السابقة ، وأنه لم تعد توجد خسائر انخفاض في قيم الأصول فإنه يجب عكس خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة فقط ، غير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قرر مؤخراً بالإبقاء على تطبيق عكس خسائر انخفاض القيمة للأصول ما عدا شهرة المحل فقد اقترح مجلس معايير المحاسبة بعدم السماح للمنشآت بعكس خسائر الانخفاض بالنسبة لشهرة المحل^{٢٥} .

ويتم ذلك عن طريق التقييم في نهاية الفترة المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل على أن خسارة الانخفاض في قيم الأصول المعترف بها سابقاً لم تعد قائمة باستثناء خسارة الانخفاض في الشهرة ، ويتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً باستثناء خسارة انخفاض القيمة للشهرة فقط ، فإذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإسترادية من آخر انخفاض للقيمة تم الاعتراف بها ، وبناء عليه تم زيادة القيمة الإسترادية للأصل فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل بحد أقصى قيمته الدفترية قبل الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة السابقة وتعتبر تلك الزيادة عكس لخسارة انخفاض القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي .

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA :-

أصدرت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA المعيار رقم (١٩) محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة في ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق أبريل ٢٠٠٧ م وقد نص المعيار على ما يلي :-^{٢٦}

²⁴ - IAS 36, Para .15-18

²⁵ - Deloitte ,Touche , Tohmatsu (2003) "Comparison of IAS and US GAAP" Printed in Hong Kong, electronic from at www.iaspluse.com p. 16.

²⁶ - الهيئة السعودية للمحاسبين السعوديين SOCPA، لجنة معايير المحاسبة ، معيار الهبوط في قيمة الأصول الغير متداولة ، ص. ٢٥٠٩

يعتبر الأصل قد هبطت قيمة، إذا كانت قيمة الدفترية أعلى من القيمة التي يمكن استردادها منه.

ولتحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمة الأصل يتعين تطبيق ما يلي :-

١. يتم مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع مقدار التدفق النقدي غير المخصوم والمتوقع من استخدام الأصل ، فإذا تبين أن القيمة الدفترية أقل من مقدار التدفق النقدي غير المخصوم دل ذلك على عدم وجود هبوط في قيمة الأصل .

٢. إذا زادت القيمة الدفترية عن مقدار التدفق النقدي الغير مخصوم للأصل دل ذلك على احتمال وجود هبوط في قيمة الأصل.

٣. إذا تحقق للمنشأة احتمال وجود هبوط في قيمة الأصل يتعين على المنشأة في هذه الحالة تحديد القيمة الممكن استردادها من الأصل على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل (التدفق النقدي المخصوم) أو صافي القيمة السوقية أيهما أعلى ، وتعتبر الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها هبوط في قيمة الأصل .

وطبقا لمعيار محاسبة الهبوط في قيم الأصول غير المتداولة رقم (١٩) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA يتعين على المنشأة أن تقر في تاريخ التقارير المالية ، ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على وجود هبوط في قيمة أحد أصولها غير المتداولة ، ويجب على المنشأة في حالة وجود مثل هذه المؤشرات تقدير القيمة الممكن استردادها من ذلك الأصل لتحديد قيمة الانخفاض إن وجد ، كما يجب على المنشأة بغض النظر عما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود هبوط في القيمة أم لا أن تتحقق سنويا من وجود هبوط في قيمة الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد ، وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية بالقيمة الممكن استردادها منها .

ووضع معيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة رقم (١٩) المؤشرات التي يستدل منها على وجود هبوط في قيمة الأصل غير المتداول، والتي يتعين على المنشأة أن تأخذها في اعتبارها كحد أدنى لغرض التحقق من وجود هبوط في قيمة الأصل ، وتتلخص هذه المؤشرات فيما يلي:-^{٢٧}

مؤشرات خارجية :-

(١) هبوط خلال الفترة المالية في القيمة السوقية للأصل يفوق (بشكل جوهري) ما يمكن توقعه بسبب مرور الوقت أو الاستخدام العادي .

٢) تغيرات جوهرية لها آثار سلبية على المنشأة ، وقد حدثت خلال الفترة أو من المحتمل أن تحدث في المستقبل القريب .

٣) ارتفاع معدلات تكلفة التمويل أو معدلات العائد على الاستثمار خلال الفترة وما يترتب على ذلك من احتمال التأثير على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، وبالتالي تخفيض القيمة التي يمكن استردادها من الأصل بشكل جوهري .

مؤشرات داخلية :-

١- وجود ما يثبت تقادم الأصل ، أو ما يثبت أن هناك تغيرات جوهرية حدثت أو من المتوقع حدوثها ، لها أثر سلبي على المنشأة من خلال تأثيرها على مجالات استخدام الأصل .

٢- وجود خطة لإعادة هيكلة عمليات التشغيل التي ينتمى إليها الأصل ، أو عدم استخدام هذا الأصل .

٣- وجود دلائل من واقع التقارير الداخلية تبين أن الأداء الاقتصادي للأصل أقل أو سوف يكون أقل من المتوقع .

٤- وجود خطة للتخلص من الأصل قبل التاريخ المحدد له سابقا .

وطبقا لمعيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول المتداولة الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA يتم قياس خسائر انخفاض القيمة كما يلي^{٢٨}

- يتم قياس القيمة الممكن استردادها من الأصل غير المتداول باستخدام صافي القيمة السوقية، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه أيهما أقل .

- إذا تجاوز صافي القيمة السوقية للأصل ، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه ، القيمة الدفترية للأصل ، فليس من الضروري تحديد القيمة الأخرى وذلك لأن قيمة الأصل في هذه الحالة لا تكون قد هبطت .

- يجب تخفيض صافي القيمة الدفترية للأصل لتصبح مساوية للقيمة الممكن استردادها من الأصل ، إذا كانت القيمة الممكن استردادها من الأصل أقل من قيمته الدفترية ، ويعتبر مقدار التخفيض خسائر هبوط تحمل لدخل الفترة المالية .

- يجب حساب الاهلاك طبقا للقيمة المعدلة للأصل بدءا من الفترة المالية التالية لفترة التقرير المالي الذي ظهر فيه الهبوط .

²⁸ - المرجع السابق ، ص ٢٥١١ .

يتضح مما سبق أن معيار المحاسبة عن هبوط الاسعار السعودى رقم (١٩) وبيان المحاسبة المالية الامريكى SFAS 144 ، ومعيار المحاسبة الدولى IAS 36 يتفقوا على ضرورة إثبات انخفاض قيم الأصول طويلة الاجل كمصروف ضمن قائمة الدخل ، وضرورة توافر مؤشرات تشير إلى إحتمال وجود انخفاض فى قيم الأصول لكى يتم اختبار انخفاض قيم الأصول .

الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة :-

طبقا لمعيار المحاسبة عن الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة السعودى رقم (١٩) ، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة التى يمكن استردادها منه . وطبقا لبيان المحاسبة الامريكى SFAS 144 يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته إذا تجاوزت القيمة الدفترية التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (غير المخصومة) ، أما وفقا لمعيار المحاسبة الدولى IAS 36 فإن الأصل يكون قد انخفضت قيمته إذا كانت القيمة الدفترية له أكبر من القيمة الاستعمالية للأصل (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تشغيل الأصل) ، أو سعر البيع الصافى أيهما أعلى .

قياس خسائر انخفاض القيمة :-

يتم قياس خسائر انخفاض القيمة طبقا لمعيار المحاسبة عن الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة السعودى رقم (١٩) على أساس مبلغ الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الممكن استردادها من الأصل ، وطبقا لبيان المحاسبة الامريكى رقم SFAS 144 يتم حساب خسائر انخفاض القيمة على اساس مبلغ الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل على القيمة العادلة للأصل سواء كانت قيمة السوقية فى حالة وجود سوق نشط ، أو أسعار أصول متشابهه ، أو مجموع التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة . وطبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم IAS 36 تقاس خسائر انخفاض القيمة على اساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (الأصل المفرد أو وحدة توليد النقد) ، والمبلغ القابل للاسترداد . ويقصد بالمبلغ القابل للاسترداد طبقا لهذا المعيار سعر البيع الصافى للأصل أو القيمة الاستعمالية أيهما أعلى ، وتمثل القيمة الاستعمالية للأصل بأنها التدفقات النقدية المستقبلية التى سيتم الحصول عليها من الأصل و المخصومة إلى القيمة الحالية باستخدام المعدل المحدد فى السوق قبل خصم الضريبة .

عكس خسائر انخفاض الأصول :-

طبقا لمعيار محاسبة الهبوط فى قيم الأصول غير المتداولة رقم (١٩) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA يتضمن عكس خسارة الهبوط فى قيمة الأصل الذى سبق اثباته فى الفترات المالية السابقة فيما عدا الشهرة إذا كان هناك تغير جوهرى فى القيمة الممكن استردادها من الأصل ، ويتم زيادة القيمة الدفترية للأصل الى القيمة الممكن استردادها

بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها (بعد خصم الاستهلاك) لو لم يتم إثبات خسائر هبوط قيمة الأصل في السنوات السابقة . وبالنسبة لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 36 فإنه يسمح بعكس خسائر انخفاض القيمة عند تغير الظروف الاقتصادية في فترات استخدام الأصل اللاحقة ، وبالنسبة لبيان المحاسبة الامريكى SFAS 144 فإن عكس خسائر انخفاض القيمة في فترات لاحقه غير مسموح بها .

رابعا : أثر الإفصاح المحاسبى عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة على ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق الاوراق المالية :

تعتبر المحاسبة نظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال إيصال المعلومات المالية الهامة لمستخدمى تلك المعلومات سواء اتفقت مصالحهم أو تعارضت ، وتترجم تلك المعلومات فى شكل قوائم وتقارير مالية تعكس الاحداث التى وقعت فى المنشأة الاقتصادية .

وعرف الامام، أحمد فهمى^{٢٩} الإفصاح المحاسبى بأنه روح أى سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبى يحقق حال توافره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة فى السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التى تشكلها هذه الشركات ، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين .

وللإفصاح المحاسبى ثلاثة مستويات هى :-^{٣٠}

١- الإفصاح الكامل:

يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية شاملة جامعة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق، وتمكن من اعطاء مستخدمى هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية .

٢- الإفصاح العادل:

يتطلب الإفصاح العادل تقديم المعلومات التى تفى باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمى القوائم المالية .

٣- الإفصاح الكافي:

يتطلب هذا الإفصاح ائحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها التى يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضلله لمستخدمى القوائم المالية عند اتخاذ القرار .

²⁹ - الإمام، أحمد فهمى (١٩٧٩). أسواق الأوراق المالية فى البلاد العربية - اتحاد المصارف العربية، ص. ٥٠.
³⁰ - دزكريا محمد الصادق و إبراهيم السيد عبيد (٢٠٠٧): قياس شفافية الإفصاح فى التقارير المالية المنشورة ، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة فى ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية . (المؤتمر الثانوى الرابع لقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة) ، ص ١٥ - ٢٢ .

يتضح مما سبق أن الإفصاح الكامل يتطلب الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا حتى لا تكون غامضة لمستخدميها ، وهذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدمي المعلومات حتى لو تحقق لأن كثرة التفاصيل الغير هامة قد تؤثر تأثيرا سلبيا على مستخدمي المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب ، أما الإفصاح العادل فإنه يركز على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة. إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد. أما الإفصاح الكافي فهو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين يتم فيه عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في نشرته رقم (١) أهداف التقارير المالية كما يلي :-³¹

١ - تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتبين ، وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد ، والتدفقات الناتجة عن البيع أو الإستيراد أو استحقاق الفوائد والاستثمارات المالية والقروض ، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على توفير نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض ، وسدادها عند استحقاقها .

٢ - تقديم معلومات عن الاداء المالي للمنشأة وتبنى تلك التوقعات في الغالب على تقييم الاداء في السنوات السابقة ، رغم أن قرارات التمويل والاستثمار تعكس توقعات المستثمرين بالاداء المستقبلي للمنشأة .

وتلعب القوانين والتشريعات الساندة في بيئة الوحدة الاقتصادية دورا جوهريا ومؤثرا في مجال الإفصاح المحاسبي على المستوى المحلي ومن أهمها معايير المحاسبة السعودية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أما عن المستوى الدولي فتتمثل العوامل المؤثرة على الإفصاح في مجموعة معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، واتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) ، ومعايير الشفافية والنزاهة الدولية الصادرة من منظمة الشفافية الدولية وإصدارات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

³¹ - Financial Accounting Standard Board, Statement of Financial Accounting Concepts No.1 " Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises ", 1990 Irwin

وذلك لإيجاد نوع من التجانس في إعداد القوائم المالية ونشرها كخدمة هامة للمستخدمين على المستوى المحلى والدولى.³²

ويرى الحناوى³³ أن الإفصاح والتقارير المالية يعتبران من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي والذي يعتبر بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن قوائم الشركات التي يتم الإفصاح عنها، وتتبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي القوائم والتقارير المالية و يعتبر الإفصاح المالي حيويًا حتى يتخذ المستثمرون قرارات مثلى، ويتوفر الاستقرار للسوق المالي .

ويرى البربرى بأنه يمكن تحديد أهمية الإفصاح بالنسبة للأسواق المالية فيما يلى :-³⁴

١ - تحقيق السعر العادل للأوراق المالية ، حيث يتم تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية من خلال سمسارة الأوراق المالية بناء على القرار الذي يتخذه البائع أو المشتري ، لذا فان جميع المستثمرين يحاولون دائماً اتخاذ قرارات بطريقة صحيحة وذلك بالإعتماد على أسس وقواعد سليمة تمكنه من الوصول الى تحقيق السعر العادل ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التداول .

٢ - تقييم الأوراق المالية ، ويقع على جميع الشركات المدرجة في الأسواق المالية الإفصاح عن مجموعة من البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بكل شركة بدقة وأمانة ، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة السوق المالي والهيئة العامة للسوق المالي .

٣ - تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، حيث تقوم سياسة الإفصاح داخل السوق المالي على أساس المساواة بين جميع المساهمين والمتعاملين سواء كانوا مساهمين صغار أو كبار ، بل يمتد هذا الحق الى باقي الجمهور من غير المساهمين للحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة عن طريق الإفصاح الذي تلتزم به الشركات وفقاً للأنظمة والقوانين التي تضعها الجهات المشرفة على السوق المالي ، وكذلك بموجب الالتزام الإداري والأخلاقي ومواثيق الشرف المكملة للقوانين .

٤ - التأثير على سلوك المستثمر ، يؤثر الإفصاح داخل السوق المالي على سلوك المستثمر ويؤدى الى تحول في نوعية المستثمر من المستثمر المسالم الى المستثمر الواعي.

³² - Moir, Jane. South China, Morning (2004): "Alarm rings on auditor changes; Concern over disclosure is growing after one in four GEM firms Cites disagreement over fees for switching accountants "Post (Hong Kong).

³³ الحناوي، محمد صالح، (2006). تحليل وتقييم الاسهم والسندات ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ص. ١٢٣ .

³⁴ البربرى، صالح، (٢٠٠١). الممارسات غير المشروعة في بورصة الاوراق المالية، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة ، القاهرة : مركز المساعدة القانونية ص. ١٩.

وتقاس كفاءة سوق الأوراق المالية بتوافر المعلومات عن الأوراق المالية ووصولها الى كافة المستثمرين المحتملين فى وقت واحد وبسرعة وبتكلفة ضئيلة ، وذلك لأن أسعار الأوراق المالية يجب أن تعكس كافة المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية.³⁵

ونظرا لأهمية القوائم والتقارير المالية وأثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الأوراق المالية ، فإنه يجب إعداد هذه القوائم والتقارير على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الامور الغامضة ذات التأثير النسبى الهام فى اتخاذ القرار مثل الإفصاح عن الانخفاض فى قيم الأصول إذ أن التضليل فى المعلومات التى تتطلبها القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير السلبى على القرارات الاستثمارية التى تعتبر من القرارات الهامة والخطيرة ، لذا يجب توفير معلومات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة لى يكون القرار الاستثمارى سليم .

وقد ألزمت هيئة السوق المالية السعودية الشركات المتداول أسهمها فى سوق المال السعودى بضرورة نشر قوائمها المالية على موقع تداول للبورصة السعودية وذلك كضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين ، حيث إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثمارى السليم ، وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية فى مجملها عملية غامضة مبهمه قائمة على التكهنات والشائعات ، ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبى كسبيل للقراءة المستنيرة لبنود الميزانية حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبى من الوظائف الأساسية للمحاسبة التى تؤثر بشكل جوهري على ترشيد القرارات الاستثمارية ، وذلك من خلال ما تنتجه المنشأة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية ، وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم والتقارير بواسطة مراجع حسابات كفاء تدعى لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبى ، نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية .

ومن أهم القوائم المالية التى يجب على الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بنشرها على موقع تداول الإلكتروني الخاص ببورصة الأوراق المالية السعودية لى تكون متاحة أمام مستخدمى المعلومات ، قائمة المركز المالى ، وقائمة الدخل ، وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقائمة التدفق النقدى ، وقائمة التغيرات فى حقوق الملكية ، ولا شك أن تلك القوائم المالية لى توفر المعلومات اللازمة لترشيد القرارات المالية فى اسواق المال يجب ان تكون معدة طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير المعمول بها طبقا للمنظمات المهنية ، حيث تتطلب معايير المحاسبة الدولية ، ومعايير المحاسبة الأمريكية ، ومعايير المحاسبة السعودية اختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة

³⁵ - الميداني ، محمد أمين عزت (٢٠٠١)، تطوير أسواق أوراق المال فى سوريا ، المركز السورى للاستشارات والأبحاث والتدريب فى إدارة الأعمال ، ص. ٧٠٦ .

فى نهاية العام والمحاسبة والإفصاح عن هذا الانخفاض لى تعبر الأصول عن قيمتها العادلة ، وما يترتب على ذلك من مساعدة المساهمين على اتخاذ القرارات الرشيدة .

وقد تطلبت معايير المحاسبة الأمريكية ، ومعايير المحاسبة السعودية ، ومعايير المحاسبة الدولية اختبار الانخفاض فى قيم الأصول غير المتداولة فى نهاية كل فترة مالية إذا توافرت المؤشرات التى تدل على احتمال وجود انخفاض فى قيم هذه الأصول ، والمحاسبة والإفصاح عن هذا الانخفاض لى تعبر الأصول عن قيمتها العادلة ، وما يترتب على ذلك من ترشيد القرارات الاستثمارية ، وقد تطلب معيار محاسبة الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين³⁶ بأنه يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى قياس القيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة ، وقياس وإثبات خسائر الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة ، والأسس التى يتم على أساسها تحديد القيمة الممكن استردادها لوحدة توليد النقد .

كما تناول معيار محاسبة الهبوط السعودى بأنه يجب أن تتضمن القوائم المالية الإفصاح عن فئات الأصول الرئيسية التى تأثرت بخسائر هبوط القيمة ، والأحداث والظروف التى أدت الى إثبات خسائر الهبوط فى قيمة الأصل ، ووصف لوحدة توليد النقد فيما إذا كانت أصل أو خط انتاجى أو آلات أو عملية تجارية أو منطقة تجارية أو قطاع ، والإفصاح عن خسائر هبوط القيمة التى تم إثباتها حسب فئة الأصول أو القطاع إذا كانت المنشأة تطبق التقارير القطاعية

يتضح مما سبق أن المعلومات المحاسبية وطريقة الإفصاح عنها تلعب دورا هاما فى ترشيد القرارات الاستثمارية فى أسواق المال ، حيث أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين فى الوقت المناسب وأن تكون تلك المعلومات متاحة لمستخدميها بشكل متساوى سوف يفيد هؤلاء المستثمرين فى ترشيد قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالشراء أو البيع للأسهم ، وما ينعكس على ذلك من زيادة كفاءة السوق المالى ، وقياسا على ذلك فإن إختبار انخفاض الأصول غير المتداولة والإفصاح عن هذا الانخفاض طبقا للمعايير المحاسبة يؤدى الى ترشيد القرارات الاستثمارية

خامسا : الدراسة الميدانية

١ - الهدف من الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار الفروض التى تم عرضها بمقدمة الدراسة للتحقق من مدى صحتها فيما يتعلق بأثر اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة على ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق المال

³⁶ - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA ومعيار محاسبة الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة ، ص. ٢٥٢٢ .

السعودى حيث أُلزم المعيار السعودى رقم (١٩) الخاص بمحاسبة الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن انخفاض الأصول فى القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بحيث تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها وذلك لتحقيق المزيد من العدالة والشفافية .

٢ - مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية :-

- المديرون المالىون بالشركات المساهمة السعودىة المدرجة فى سوق المال وهم من يقع على عاتقهم اعداد التقارير المالية .
- الممارسين للمهنة بمكاتب المحاسبة وهم من يقع على عاتقهم مراجعة التقارير المالية للشركات .
- السادة المحاسبون المقيدون بهيئة السوق المالية السعودىة .
- المحللين المالىين فى شركات الوساطة المالية .
- المستثمرين فى سوق الأوراق المالية .

وقد تم توزيع عدد ١٣٥ استمارة استقصاء على فئات الدراسة باستخدام أسلوب التخصيص Proportion Allocation حسب حجم الطبقة داخل المجتمع ، وقد بلغت عدد الإجابات التى لم يتم الرد عليها ٤٧ استمارة ، وعدد الاستمارات الصحيحة ٨٨ استمارة والجدول التالى يوضح عينة الدراسة موزعة على فئات الدراسة ونسبة الاستجابة لكل طبقة على حدة وفقا للاستمارات الصحيحة التى وردت فى عينة الدراسة :-

جدول رقم (١) توزيع فئات الدراسة

نسبة الاستجابة تقريبا	الاستمارات المستلمة	الاستمارات المرسله	فئات الدراسة	مسلسل
%٦٤,٧١	٢٢	٣٤	المديرون المالىون	١
%٧٨,١٣	٢٥	٣٢	الممارسين للمهنة بمكاتب المحاسبة	٢
%٦٩,٢٣	١٨	٢٦	المحاسبون المقيدون بهيئة السوق المالية السعودىة	٣
%٥٧,١٤	١٢	٢١	المحللين المالىين فى شركات الوساطة المالية	٤
%٥٠	١١	٢٢	المستثمرون	٥
%٦٥,١٩	٨٨	١٣٥		

يوضح الجدول السابق أن عدد المديرين الماليين الذين استجابوا للدراسة ٢٢ مدير ، وعدد المحاسبين الممارسين للمهنة بمكاتب المحاسبة الذين استجابوا للدراسة ٢٥ محاسب ، وعدد المحاسبون المقيدون بهيئة السوق المالية السعودية الذين استجابوا للدراسة ١٨ محاسب ، وعدد المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية الذين استجابوا للدراسة ١٢ محلل مالي ، وعدد المستثمرين في بورصة الأوراق المالية الذين استجابوا للدراسة ١١ مستثمر ، وكانت النسبة العامة للردود ٦٥,١٩%.

تصميم استمارة الاستقصاء :

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة بملاحق البحث من جزأين يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة على المستوى التعليمي ومكان الدراسة والتخصص ، وبعض الأسئلة التي تعطي صورة عن مدى ثقافة وحجم المعلومات التي يدلى بها المستقصى منه ، حيث يمكن الاعتماد عليها للوصول الى استنتاجات واقعية وأكثر تعبيراً عن الواقع ، وقد تتضمن الجزء الثاني من قائمة الاستقصاء اربعة وعشرون سؤالاً موزعاً على ثلاثة أقسام القسم الأول يتضمن الأسئلة من (١ - ٥) خاصة بإثبات صحة الفرض الأول وهو إن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول الثابتة. والقسم الثاني يتضمن الأسئلة من (٦ - ١٣) وهي خاصة بإثبات صحة الفرض الثاني وهو أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. والقسم الثالث من قائمة الاستقصاء يتضمن الأسئلة من (١٤ - ٢٤) وهو خاص بإثبات صحة الفرض الثالث وهو إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، وطلب من المشاركين في الدراسة الاجابة عليها وتم تصميم قائمة الاستقصاء باستخدام مقياس ليكرت بحيث يمكن للمشارك اختيار أحد الإجابات التالية :-

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
------------	-------	-------	-----------	----------------

وكانت القيمة المعطاة لهذه الخيارات تبدأ من القيمة (٥) للموافق جداً، والقيمة (٤) للموافق ، والقيمة (٣) للمحايد، والقيمة (٢) للغير موافق، والقيمة (١) للغير موافق جداً، وعلى ذلك فإن القيمة الوسيطة للمقياس الناتج تساوي (٣) وهي تعتبر الوسط الفرضي ، وبالتالي كلما ابتعدت قيمة المقياس عن (٣) للأعلى دل ذلك على الموافقة ، أما إذا كانت القيمة أقل من (٣) فإن ذلك يشير إلى عدم الموافقة .

إختبارات صدق أداة الدراسة وثباتها :

اعتمدت الدراسة على الاستبيان بهدف جمع البيانات حيث تم تصميم استبانة لخدمة أغراض الدراسة ، وللتحقق من الصدق الظاهري قام الباحث بعرض الاستبانة على (٦) من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة وتقنيات التعليم في جامعات مختلفة ، إذ طلب منهم بيان مدى ملائمة الأسئلة المرتبطة بكل فرض من فروض الدراسة ، ومدى سلامة الصياغة اللغوية للأسئلة ، ومدى ملائمة الاستبانة لعينة الدراسة ، وإعتمد الباحثون نسبة إتفاق (٠,٩٠) كمعيار لقبول الأسئلة ، وبناء على هذا المعيار ووفقاً لأراء المحكمين تم حذف عدد من الأسئلة وإعادة صياغة بعضها لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٢٤) سؤال ، بالإضافة إلى ذلك تم توزيع الاستبانة على عينة تجريبية من أعضاء هيئة التدريس بلغ حجمها (٣٠) فردا للتعرف على مدى وضوح وسهولة الألفاظ المستخدمة ومدى فهمهم للمفاهيم الواردة في هذه الاستبانة ، وتم القيام بإجراء التعديلات الضرورية .

وقد قام الباحث بإجراء إختبارات الثبات لأسئلة الإستبيان المستخدمة في جمع البيانات باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرومباخ (CronbachsAlpha) ، وكانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (٢) : حساب معاملي الثبات والصدق لمحاوَر الدراسة

محاوَر الدراسة	عدد الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق *
المحور الأول الأسئلة المرتبطة بالفرض الأول	٥	٠,٩٧	٠,٩٨
المحور الثاني الأسئلة المرتبطة بالفرض الثاني	٨	٠,٩٩٠	٠,٩٩
المحور الثالث الأسئلة المرتبطة بالفرض الثالث	١١	٠,٩٨٥	٠,٩٩

* تم حساب صدق المحك عن طريق جذر معامل الثبات .

ويأخذ معامل الثبات قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر ، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوى واحد ، أى أن زيادة قيمة معامل ألفا كرومباخ تعنى زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، ونظرا لأن النتائج تشير إلى أن معامل الثبات لجميع محاور الاستبيان لا يقل عن ٠,٩٥ كما أن معامل الثبات لجميع فقرات الإستبانة بلغ ٠,٩٨ وهذا يعنى أن أداة الدراسة تتسم بالثبات وصالحة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمى .

وقد تم حساب معاملات الارتباط بين جميع المحاور لدراسة وجود علاقة بين المحاور، ومعرفة أي محورين الأقوى ارتباطا وأيهما الأقل ارتباطا ، وكانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (٣) : حساب معاملات الارتباط بين جميع محاور الدراسة

٣م	٢م	١م	
.979**	.977**	1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
.000	.000	.000	
88	88	88	
.983**	1	.977**	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
.000	.000	.000	
88	88	88	
1	.983**	.979**	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N
.000	.000	.000	
88	88	88	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

حيث ١م، ٢م، و ٣م هم على الترتيب متوسطات المحاور الثلاث.

ويلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المحاور الثلاث طردية وذات دلالة احصائية عالية جدا (أقل من أو تساوي ٠,٠٠١) وهذا يدعم نتائج الدراسة . ويلاحظ أن المحورين الثاني والثالث هما الأقوى ارتباطا ثم المحورين الأول والثالث ثم المحورين الأول والثاني.

خصائص عينة الدراسة :

يوضح البحث أن العينة التي ساهمت بالإجابة عن قائمة الاستقصاء تتمتع بمستوى تأهيل علمي عالي من حيث التعليم الجامعي ، فالجدول التالي يوضح أن نسبة المشاركين في الاستقصاء الحاملين لشهادات عليا (الدكتوراه والماجستير) تبلغ ٢٥%، ونسبة المشاركين في الاستقصاء الحاصلين على شهادة البكالوريوس ٦٥,٩%، أما نسبة المشاركين في الاستقصاء الحاصلون على شهادات أقل من الجامعية ٩,١% ، وبالنسبة للتخصص الأكاديمي فقد أظهر الجدول رقم (٤) أن نسبة المشاركين في الاستقصاء المتخصصين في مجال المحاسبة ٨٠,٧% ، ونسبة المشاركين في الاستقصاء المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ١١,٤% ، ونسبة التخصصات الأخرى ٧,٩% وهذا يوضح أن المستوى التعليمي والأكاديمي للمشاركين في الاستقصاء جيد مما يؤدي إلى تعزيز نتائج البحث :-

جدول رقم (٤) المستوى العلمى والأكاديمى للمشاركين فى الاستقصاء

النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمى
%١١,٤	%١١,٤	١٠	دكتوراه
%٢٥	%١٣,٦	١2	ماجستير
%٩٠,٩	%٦٥,٩	٥٨	بكالوريوس
%١٠٠	%٩,١	١٣	دون البكالوريوس
	%١٠٠	٨٨	
			التخصص:
%٨٠,٧	%٨٠,٧	٧١	محاسبة
%٩٢,١	%١١,٤	١٠	إدارة أعمال
%١٠٠	%٧,٩	٧	أخرى
	%١٠٠	٨٨	

أما بالنسبة لمكان حصول المشاركين فى الاستقصاء على شهادة المؤهل فقد أظهرت نتائج الجدول التالى أن ٤٥,٥% حصلوا على الشهادة من المملكة العربية السعودية ، و ٤٢% حصلوا على الشهادة من الدول العربية ، و ١٢,٥% حصلوا على الشهادة من دول أجنبية ، وبالنسبة لجنسية المشاركين فى الاستقصاء فقد كانت ٦٣,٦% سعوديون و ٣٦,٤% جنسيات أخرى . وهذا يدل على إمكانية الإعتماد على إجابات المشاركين فى الاستقصاء نظرا لما يتمتعون به من خبرة علمية وثقافية متعددة مما يعزز أرائهم

جدول رقم (٥) بوضوح مكان الدراسة والجنسية للمشاركين فى الاستقصاء

النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية	العدد	البيان
			مكان الدراسة :
%٤٥,٥	%٤٥,٥	٤٠	المملكة العربية السعودية
%٨٧,٥	%٤٢	٣٧	دول عربية
%١٠٠	%١٢,٥	١١	دول أجنبية
	%١٠٠	٨٨	الاجمالى
			الجنسية :-
%٦٣,٣	%٦٣,٦	٥٦	سعودى
%١٠٠	%٣٦,٤	٣٢	غير سعودى
	%١٠٠	٨٨	الاجمالى

وبالنسبة للمسمى الوظيفي للمشاركين في الاستفتاء فقد أظهرت نتائج الجدول التالي أن نسبة المديرين الماليين ٢٣,٩% ونواب المديرين الماليين ٢٦,١%، ونسبة رؤساء أقسام الحسابات ٢٢,٧% وهذا يؤكد صدق النتائج نظرا لما يتمتع به المديرون الماليون ونوابهم ورؤساء الاقسام من خبرة علمية وعملية ، كما بلغت نسبة المحاسبين المشاركين في الاستفتاء ١٢,٥% والوظائف الاخرى ١٤,٨%

جدول رقم (٦) يوضح المسمى الوظيفي للمشاركين في الاستفتاء

النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية	العدد	البيان
			المسمى الوظيفي:
٢٣,٩%	٢٣,٩%	٢١	مدير مالي
٥٠%	٢٦,١%	٢٣	نائب مدير مالي
٧٢,٧%	٢٢,٧%	٢٠	رئيس قسم حسابات
٩٥,٢%	١٢,٥%	١١	محاسب
١٠٠%	١٤,٨%	١٣	أخرى
	١٠٠%	٨٨	الاجمالي

وبالنسبة لخبرة السادة المشاركين في الاستفتاء فقد أثبتت نتائج الجدول التالي أن ٣٦,٤% من المشاركين في الاستفتاء يتمتعون بخبرة أكثر من ٢٠ عاما ، وأن ٤٧,٧% يتمتعون بخبرة من ١٠ - ٢٠ سنة و ٩,١% يتمتعون بخبرة من ٥ - ١٠ سنوات و ٦,٨% يتمتعون بخبرة أقل من ٥ سنوات وهذا يدل على أن المشاركين في الاستفتاء يتمتعون بخبرة جيدة مما يعزز آرائهم في الإجابات الخاصة بهم ويؤكد الاعتماد على الاستفتاء للوصول الى نتائج وتوصيات البحث .

جدول رقم (٧) يوضح سنوات الخبرة للمشاركين في الاستفتاء

النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية	العدد	بيان
			سنوات الخبرة
٣٦,٤%	٣٦,٤%	٣٢	أكثر من ٢٠ سنة
٨٤,١%	٤٧,٧%	٤٢	من ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة
٩٣,٢%	٩,١%	٨	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
١٠٠%	٦,٨%	٦	أقل من ٥ سنوات
	١٠٠%	٨٨	

نتائج التحليل الإحصائي للبيانات :

كانت إجابات المستقصى منهم على أسئلة القسم الأول في الجزء الثاني من الاستبانة المرتبطة بالفرض الاول من فروض البحث كما هي موضحة بالجدول التالي

جدول رقم (٨) الإحصاءات الوصفية لأراء الافراد المجيبين على أسئلة الاستبانة المرتبطة بالفرض الأول من فروض الدراسة وهو - إن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة

المصدر : استمارة الاستبانة وقد تم استخراج النتائج باستخدام برنامج SPSS

رقم السؤال	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الموافقة
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا				
١	٤١	٣٢	١٠	٥	٠	٤,٢٤	٠,٨٧	٢٠,٥٥%	٨٤,٨%
٢	٤٣	٣٤	٦	٥	٠	٤,٣١	٠,٨٤	١٩,٤%	٨٦,٢%
٣	٤٠	٣٦	٧	٥	٠	٤,٢٦	٠,٨٤	١٩,٦٥%	٨٥,٢%
٤	٣٨	٣٣	١٠	٧	٠	٤,١٦	٠,٩٢	٢٢,١٤%	٨٣,٢%
٥	٢٠	٢٤	١٦	٢٨	٠	٣,٤١	١,١٦	٣٤,٦%	٦٨,٢%
						٤,٠٨	٠,٣٨	٩,٣١%	٨١,٦%

يوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية لأراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة المرتبطة بالفرض الأول من فروض الدراسة وهو أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض الأصول غير المتداولة ويبين الجدول الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ونسبة الموافقة لكل سؤال من الأسئلة المرتبطة بالفرض وفيما يلي توضيح ذلك :

١ - حقق الفرض الاول (إن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول الثابتة) للأسئلة مجتمعة ووسطا حسابيا مرجحا بلغ (٤,٠٨)، وبلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجمعة (٠,٣٨)، وبلغت نسبة الموافقة للأسئلة مجتمعة ٨١,٦% ، ومعامل الاختلاف ٩,٣١%. ولما كان الوسط الفرضي مساويا (٣) على مساحة المقياس ، لذلك فإن النتائج تشير إلى أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول الثابتة إن وجد .

٢ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الاول متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٤) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٤,٨% وانحراف معياري بلغ (٠,٨٧) ، ومعامل اختلاف ٢٠,٥٥% وهذا يعني أن الوسط الحسابي للسؤال أعلى من الوسط المعياري البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة ان وجد في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي علما بأن النسبة المنوية للمجيبين على هذا السؤال بدرجة موافق جدا ٤٦,٥٩% ، والموافق ٣٦,٣٦% ، في حين كانت نسبة الاجابة للأشخاص المحايدين ١١,٣٦% ، ونسبة غير الموافقين ٥,٦٨% .

٣ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثاني متوسطا مرجحا بلغ (٤,٣١) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٦,١٤% وانحراف معياري (٠,٨٤) ، ومعامل اختلاف ١٩,٤% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للإجابة على السؤال أعلى من المتوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى ان وجود هيئة السوق المالية السعودية احد الاسباب الاساسية للالتزام الشركات المدرجة فى سوق المال بإجراء اختبار انخفاض الأصول ان وجد . علما بأن النسبة المئوية لعدد المستقصى منهم على الموافق جدا ٤٨,٨٦%، بينما النسبة المئوية لعدد الموافقين (٣٨,٦٤ %) فى حين كانت نسبة المحايدين (٦,٨٢) % ، بينما نسبة غير الموافقين (٥,٦٨) % .

٤ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثالث متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٦) وهو أعلى من المتوسط المعيارى البالغ (٣) مما يؤكد موافقة بدرجة عالية جدا على السؤال وبنسبة ٨٥,٢% وانحراف معيارى بلغ (٠,٨٤) ومعامل اختلاف ١٩,٦٥% مما يدل على أن التزام الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بنماذج الإفصاح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية يساعد على تطبيق اختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المستقصى منهم المجيبين بالموافق جدا (٤٥,٤٥) % ، بينما نسبة عدد المجيبين بموافق (٤٠,٩٥) ، بينما النسبة المئوية لعدد المحايدين الذين لا توجد لديهم اجابة محددة (٧,٩٥) ، كما بلغت نسبة الغير موافقين (٥,٦٨) .

٥ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الرابع متوسطا مرجحا بلغ (٤,١٦) وهو أعلى من المتوسط المعيارى البالغ (٣) مما يؤكد موافقة بدرجة عالية جدا على السؤال وبنسبة موافقة ٨٣,٢% وانحراف معيارى بلغ (٠,٩٢) ومعامل الاختلاف ٢٢,١٤% وهذا يؤكد التزام الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بتطبيق معيار محاسبة الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، علما بأن نسبة موافقة المستقصى منهم بموافق جدا ٤٣,١٣% وبدرجة موافق ٣٧,٥% وبذلك تكون نسبة الموافقة ٨٠,٦٣% بينما نسبة الغير موافقين ١١,٤% ، ونسبة الغير موافق ٨% .

٦ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الخامس متوسطا مرجحا بلغ (٣,٤١) وهو أعلى من المتوسط المعيارى (٣) وهذا يؤكد موافقة المستقصى منهم على صحة هذا السؤال بنسبة موافقة (٦٨,٢) %، وانحراف معيارى بلغ (١,١٦)، ومعامل اختلاف ٣٤,٦% وهذا يؤكد التزام الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بالتحقق سنويا من وجود هبوط فى قيم الأصول الغير ملموسة من عدمه بغض النظر عن وجود مؤشرات تدل على انخفاض القيمة .، علما بأن نسبة الموافق جدا

٢٢,٧% ونسبة الموافق ٢٧,٣% ، ونسبة الغير موافق ٣١,٨% ، ونسبة الأشخاص المحايدون الذين ليس لهم إجابات محددة ١٨,٢%.

وتم اختبار الفرض الأول من فروض الدراسة وهوان الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ، بالإعتماد على الاسئلة من (١ - ٥) بواسطة اختبار كاي تربيع (χ^2) :

ولغايات اختبار الفرض تم استخدام اختبار كاي تربيع (χ^2) عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = ٠,٠٥$) ، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج اختبار الفرض الاول :

جدول (٩) يوضح نتائج اختبار الفرض الاول حسب اختبار كاي تربيع (χ^2)

المتغير	χ^2 المحسوبة	sig	نتيجة اختبار الفرضية
أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة	59.264	.000	توجد علاقة

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) أقل من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) ، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرض البديل ، وهذا يعنى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بأن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم باختبار انخفاض الأصول .

إجراء اختبار T-test

لإجراء اختبار T-test للوسط الفرضي الذي قام الباحث بتحديدده وهو القيمة الفرضيه (٣) فإن فرض العدم $\mu = ٣$ وأن الفرض البديل $\mu < ٣$

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج اختبار الفرض الأول حسب اختبار T-test .

t الجدولية	T المحسوبة	Sign(*)	نتيجة اختبار الفرض
٢,٣١	٦,٣٩٥	٠,٠٠٣	قبول الفرض البديل

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = ٠,٠٥$) ، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة (Sing) أقل من ٠,٠٠٥ ، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، ونظرا لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض فرض العدم

وقبول الفرض البديل وهو أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم بإختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة .

وكانت إجابات المستقصى منهم على أسئلة القسم الثاني في الجزء الثاني من الاستبانة المرتبطة بالفرض الثاني من فروض البحث كما هي موضحة بالجدول التالي :

جدول (١١): الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد الجيبين على أسئلة الاستبانة المرتبطة بالفرض الثاني من فروض الدراسة وهو أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على ذلك الانخفاض.

رقم السؤال	تكرار الإجابات				الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الموافقة
	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق				
٦	٣٢	٣٨	١١	٧	٤,٠٨	٠,٩	%٢٢,٠٦	%٨١,٦
٧	٣٣	٣٥	١١	٩	٤,٠٥	٠,٩٦	%٢٣,٧٠	%٨١
٨	٣٠	٣٩	١٠	٩	٤,٠٢	٠,٩٣	%٢٣,١٣	%٨٠,٤
٩	٣٩	٣٧	٧	٥	٤,٢٥	٠,٨٣	%١٩,٦٢	%٨٥
١٠	٣٢	٤٥	٦	٥	٤,١٨	٠,٨	%١٩,٠٣	%٨٣,٦
١١	٤١	٣٥	٧	٥	٤,٢٧	٠,٨٤	%١٩,٦٧	%٨٥,٤
١٢	٤٣	٣٢	٦	٧	٤,٢٦	٠,٩	%٢١,٢	%٨٥,٢
١٣	٤١	٣٢	١٠	٥	٤,٢٤	٠,٨٧	%٢٠,٥٥	%٨٤,٨
					٤,١٧	٠,١٠٣	%٢,٤٧	%٨٣,٤

المصدر : استمارة الاستبانة وقد تم استخراج النتائج باستخدام برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

١- حقق الفرض الثاني (أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك الانخفاض) للأسئلة مجتمعة ووسطا حسابيا مرجحا بلغ (٤,١٧) ، وانحراف معياري (٠,١٠٣) ، ومعامل اختلاف %٢,٤٧ وبلغت نسبة الموافقة للأسئلة مجتمعة %٨٣,٤ ، ولما كان الوسط الفرضي مساويا (٣) على مساحة المقياس ، لذلك فإن النتائج تشير إلى أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك الانخفاض .

٢ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال السادس متوسطا مرجحا بلغ (٤,٨) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت % ٨١,٦ وانحراف معياري بلغ (٠,٩) ، ومعامل اختلاف %٢٢,٠٦ وهذا يعني أن الوسط الحسابي للسؤال أعلى من الوسط المعياري البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة

تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أنه عند وجود مؤشرات تدل على احتمال انخفاض قيم الأصول غير المتداولة يتم مقارنة القيمة المحملة على الأصل مع صافي التدفقات النقدية الغير مخصومة المتوقعة من استخدام الأصل والتخلص منه ، علما بأن النسبة المنوية للمجيبين على هذا السؤال بدرجة موافق جدا ٤٦,٥٩% ، والموافق ٣٦,٣٦% ، في حين كانت نسبة الاجابة للأشخاص المحايدين ١١,٣٦% ، ونسبة غير الموافقين ٥,٦٨% .

٣ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال السابع متوسطا مرجحا بلغ (٤,٠٥) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨١% وانحراف معيارى بلغ (٠,٩٦) ، ومعامل اختلاف ٢٣,٧٠% ، وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يؤكد أنه عند وجود انخفاض فى قيم الأصول غير المتداولة يعتبر الفرق بين القيمة العادلة للأصل (عند توافر سوق نشطة) والقيمة المحملة للأصل خسارة انخفاض، علما بأن نسبة الموافق جدا ٣٧,٥% ونسبة الموافق ٣٩,٨% ونسبة المحايد ١٢,٥% ونسبة غير الموافق ١٠,٢٣% .

٤ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثامن متوسطا مرجحا بلغ (٤,٠٢) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٠,٤% وانحراف معيارى بلغ (٠,٩٣) ، ومعامل اختلاف ٢٣,١٣% . وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يؤكد أنه عند وجود انخفاض فى قيم الأصول غير المتداولة يعتبر الفرق بين القيمة المحملة للأصل و صافي التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من استخدام الأصل والتخلص منه (عند توافر سوق نشطة) بمثابة خسارة انخفاض قيمة ، علما بأن نسبة الموافق جدا ٣٤,١% ونسبة الموافق ٤٤,٣% فى حين كانت النسبة المنوية لعدد المستقصى منهم الذين لم تكن لهم اجابة معروفة ١١,٤% ، بينما بلغت نسبة عدم الموافقة ١٠,٢% .

٥ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال التاسع متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٥) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٥% وانحراف معيارى بلغ (٠,٨٣) ، ومعامل اختلاف ١٩,٦٢% ، وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل وبدرجة موافقة عالية جدا على أنه عند وجود احتمال انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة تتم المقارنة بين القيمة المحملة للأصل مع المبلغ القابل للاسترداد (القيمة السوقية الصافية أو صافي التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من

استخدام الأصل والتخلص منه أيهما أكبر) ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المستقصى منهم المجيبين على السؤال بالموافق جدا بلغت ٤٤,٣% بينما المجيبين بالموافق ٤٢% ، في حين كانت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٨% ، ونسبة غير الموافقين ٥,٧%.

٦ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال العاشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,١٨) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٣,٦% وانحراف معيارى بلغ (٠,٨) ، ومعامل اختلاف ١٩,٠٣% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل وبدرجة موافقة عالية جدا على أنه عند وجود انخفاض بالقيمة يعد الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد والقيمة المحملة على الاصل خسارة انخفاض فى قيم الأصول ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٣٦,٤% ، ونسبة الموافق ٥١,١% ،بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٦,٨% ، ونسبة غير الموافقين ٥,٧%.

٧ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الحادى عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٧) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٥,٤% وانحراف معيارى بلغ (٠,٨٤) ، ومعامل اختلاف ١٩,٦٧% ، وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل وبدرجة موافقة عالية جدا على أنه فى حالة وجود أدلة تشير إلى أنه لم تعد توجد خسائر انخفاض فى قيم الأصول التى تم الإعتراف بها فى السنوات السابقة يتم عكس اختبار انخفاض القيمة، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٦,٦% ، ونسبة الموافق ٣٩,٨% ،بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٨% ، ونسبة غير الموافق ٥,٦% .

٨ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثانى عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٦) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٥,٢% وانحراف معيارى بلغ (٠,٩) ، ومعامل اختلاف ٢١,٢% ، وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل وبدرجة موافقة عالية جدا على أنه فى حالة وجود أدلة تشير إلى انخفاض قيم الأصول غير المتداولة التى تم الاعتراف بها يتم عكس خسائر انخفاض القيمة على شهرة المحل. ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٨,٩% ، ونسبة الموافق ٣٦,٣% ،بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٦,٨% ، ونسبة غير الموافق ٨% .

٩ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثالث عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,٢٤) ونسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٤,٨% وانحراف معياري بلغ (٠,٨٧) ، ومعامل اختلاف ٢٠,٥٥% ، وهذا يعنى أن الوسط الحسابي للسؤال أعلى من الوسط المعياري البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل وبدرجة موافقة عالية جدا على أنه إذا زادت القيمة الاستردادية للأصل الذى سبق وتم الاعتراف بخسائر انخفاض له يتم زيادة القيمة الدفترية إلى القيمة الممكن استردادها بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التى كان من الممكن تحديدها (بعد خصم الاستهلاك) لو لم يتم إثبات خسائر هبوط الأصل فى سنوات سابقة ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٦,٦% ، ونسبة الموافق ٣٦,٤% ، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١١,٣% ، ونسبة غير الموافق ٥,٧% .

وتم اختبار الفرض الثانى من فروض الدراسة وهو أن هناك تباين فى كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على ذلك الانخفاض ، بالاعتماد على الاسئلة من (٦ - ١٣) بواسطة اختبار كاي تربيع (χ^2) :

ولغايات اختبار الفرض تم استخدام اختبار كاي تربيع (χ^2) عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = ٠,٠٥$) ، وبوضوح الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار الفرض الثانى :

جدول (١٢) يوضح نتائج اختبار الفرض الثانى حسب اختبار كاي تربيع (χ^2)

المتغير	χ^2 المحسوبة	sig	نتيجة اختبار الفرضية
أن هناك تباين فى كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على ذلك الانخفاض .	٤٣,٧٨٦	.000	توجد علاقة

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٠) أقل من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) ، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرض البديل ، وهذا يعنى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بأن هناك تباين فى كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على ذلك الانخفاض .

جدول رقم (١٣) يوضح نتائج اختبار الفرض الثانى حسب إختبار T-test .

t الجدولية	T المحسوبة	Sign(*)	نتيجة اختبار الفرض
١,٨٩٥	٣٢,٠٤٦	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = ٠,٠٥$) ، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة (Sing) أقل من ٠,٠٥ ، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية و رفض الفرض البديل إذا كانت t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ،

ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت t قيمة المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، ونظرا لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو أن هناك تباين في كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك الانخفاض .

وكانت إجابات المبحوثين على أسئلة القسم الثالث في الجزء الأول من الاستبانة المرتبطة بالفرض الثالث من فروض البحث كما هي موضحة بالجدول التالي :

جدول (١٤): الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجهين على أسئلة الاستبانة المرتبطة بالفرض الثالث من فروض الدراسة وهو إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية

نسبة الموافقة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	تكرار الإجابات					رقم السؤال
				غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	
83,4%	20,95%	0,87	4,17	0	6	9	37	36	14
87,8%	14,84%	0,65	4,39	0	0	8	38	42	15
89,6%	12,66%	0,57	4,48	0	0	3	40	45	16
83,2%	23,59%	0,98	4,16	0	11	3	35	39	17
74%	32,53%	1,2	3,7	7	10	8	40	23	18
75,6%	30,89%	1,17	3,78	6	8	11	37	26	19
68%	38,01%	1,29	3,4	8	16	19	23	22	20
80,4%	22,92%	0,92	4,02	0	8	12	38	30	21
77,2%	28,62%	1,11	3,86	4	8	12	36	28	22
73,4%	34,98%	1,28	3,67	8	11	10	32	27	23
83,8%	20,41%	0,86	4,19	0	5	10	36	37	24
79,6%	8,29%	0,33	3,98						

المصدر : استمارة الاستبانة وقد تم استخراج النتائج باستخدام برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

١ - حقق الفرض الثالث (إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية) وسطا حسابيا مرجحا بلغ (3,98) وانحراف معياري (0,33) ، ومعامل اختلاف 8,29% ، وبلغت نسبة الموافقة للأسئلة مجتمعة 79,6% ولما كان الوسط الفرضي مساويا (3) على مساحة المقياس ، لذلك

فإن النتائج تشير إلى أن تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية .

٢ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الرابع عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,١٧) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٣,٤% وانحراف معياري بلغ (٠,٨٧) ، ومعامل اختلاف ٢٠,٩٥% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل أنه يتم الإفصاح عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد للشركات المدرجة فى سوق الاوراق المالية السعودى، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤١%، ونسبة الموافق ٤٢%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١٠,٢%، ونسبة غير الموافق ٨,٦% .

٣- حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الخامس عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,٣٩) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٧,٨% وانحراف معياري بلغ (٠,٦٥) ، ومعامل اختلاف ١٤,٨% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أن الإفصاح عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد للشركات المدرجة فى سوق الاوراق المالية السعودى يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٧,٧% ، ونسبة الموافق ٤٣,٢%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٩,١%

٤- حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال السادس عشر متوسطا مرجحا بلغت (٤,٤٨) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٩,٦% وانحراف معياري بلغ (٠,٥٧) ، ومعامل اختلاف ١٢,٦٦% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الاوراق المالية، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٥١,١% ، ونسبة الموافق ٤٥,٥%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٣,٤% .

٥ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال السابع عشر متوسطا مرجحا بلغ (٤,١٦) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٣,٢% وانحراف معياري بلغ (٠,٩٨) ، ومعامل اختلاف ٢٣,٥٩% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣)، وبذلك فإن النتائج

المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط ، وهذا يدل على أن زيادة وعى المساهمين في بورصة الاوراق المالية بأهمية الإفصاح عن انخفاض الأصول غير المتداولة للشركات المدرجة بالبورصة يؤدي الى ترشيد قراراتهم الاستثمارية ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٤,٣% ، ونسبة الموافق ٣٩,٨% ، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٣,٤% ، بينما بلغت نسبة الغير موافقين ١٢,٥% .

٦ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثامن عشر متوسطا مرجحا بلغ (٣,٠٧) ونسبة موافقة على السؤال بلغت ٦١,٤% ، وانحراف معيارى بلغ (١,٢) ، ومعامل اختلاف ٣٢,٥٣% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس القيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٢٦,١% ، ونسبة الموافق ٤٥,٥% ، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٩,١% ، ونسبة غير الموافق ١١,٤% ونسبة غير الموافق جدا ٨% .

٧ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال التاسع عشر متوسطا مرجحا بلغ (٣,٧٨) ونسبة موافقة على السؤال بلغت ٧٥,٦% وانحراف معيارى بلغ (١,١٧) ، ومعامل اختلاف ٣٠,٨٩% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على الموافقة على أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس اثبات خسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة ، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٢٩,٥% ، ونسبة الموافق ٤٢,١% ، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١٢,٥% ، ونسبة غير الموافق ٩,١% ونسبة غير الموافق جدا ٦,٨% .

٨ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال العشرون متوسطا مرجحا بلغ (٣,٤) ، ومعامل اختلاف ٣٨,٠١% ونسبة موافقة على السؤال بلغت ٦٨% وانحراف معيارى بلغ (١,٢٩) ومعامل الاختلاف 38.1% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر في العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على الموافقة بدرجة محايدة على أنه يتم الإفصاح عن الاسس التى يتم على أساسها تحديد القيمة الممكن استردادها لتوليد وحدة النقد، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٢٥% ،

ونسبة الموافق ٢٦,١%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ٢١,٦%، ونسبة غير الموافق ١٨,٢% ونسبة غير الموافق جدا ٩,١% .

٩- حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الحادى والعشرون متوسطا مرجحا بلغ (٤,٠٢) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٠,٤% وانحراف معيارى بلغ (٠,٩٢) ، ومعامل اختلاف ٢٢,٩٢% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أن القوائم المالية تتضمن الإفصاح عن الاحداث والظروف التى أدت الى اثبات خسائر هبوط فى قيمة الاصل، علما بأن نسبة الموافق جدا ٣٤,١% ونسبة الموافق ٤٣,٢% ونسبة المحايد ١٣,٦% ونسبة عدم الموافقة ٩,١%.

١٠- حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثانى والعشرون متوسطا مرجحا بلغ (٣,٨٦) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٧٧,٢% وانحراف معيارى بلغ (١,١١) ، ومعامل اختلاف ٢٨,٦٢% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل على أن القوائم المالية تتضمن الإفصاح عما إذا كانت القيمة الممكن استردادها للأصل (وحدة توليد النقد) هى صافى القيمة السوقية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٣١,٨% ، ونسبة الموافق ٤٠,٩%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١٣,٦%، ونسبة غير الموافق ٩,١% ونسبة غير الموافق جدا ٤,٦% .

١١- حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الثالث والعشرون متوسطا مرجحا بلغ (٣,٦٧) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٧٣,٤% وانحراف معيارى بلغ (١,٢٨) ، ومعامل اختلاف ٣٤,٩٨% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣)، وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل أنه يتم الإفصاح عن معدل أو معدلات الخصم المستخدمة فى تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل، علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٣٠,٦%، ونسبة الموافق ٣٦,٤%، بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١١,٤%، ونسبة غير الموافق ١٢,٥% ونسبة غير الموافق جدا ٩,١% .

١٢ - حققت إجابات المستقصى منهم على السؤال الرابع والعشرون متوسطا مرجحا بلغ (٤,١٩) وبنسبة موافقة على السؤال بلغت ٨٣,٨% وانحراف معيارى بلغ (٠,٨٦) ، ومعامل اختلاف

٢٠,٤١% وهذا يعنى أن الوسط الحسابى للسؤال أعلى من الوسط المعيارى البالغ (٣) وبذلك فإن النتائج المذكورة تشير إلى أن مستوى هذا العنصر فى العينة أعلى من المتوسط وهذا يدل أنه يتم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة والاساس المتبع فى تحديد سعر البيع الصافى للأصل غير المتداول اذا كانت القيمة الممكن استردادها هى صافى القيمة السوقية ،علما بأن النسبة المئوية لعدد المجيبين على السؤال بموافق جدا ٤٢% ، ونسبة الموافق ٤١%،بينما بلغت نسبة الذين لم تكن لهم اجابة محددة ١١,٤% ونسبة غير الموافق ٥,٦%

وتم اختبار الفرض الثالث من فروض الدراسة وهو إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدى الى ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الأوراق المالية ، بالاعتماد على الأسئلة من (١٤ - ٢٤) المرتبطة بالفرض بواسطة اختبار كاي تربيع (χ^2) ولغايات اختبار الفرض تم استخدام اختبار كاي تربيع (χ^2) عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = 0.05$) ، ويوضح الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار الفرض الثالث :

جدول (١٥) : يوضح نتائج اختبار الفرض الثالث حسب اختبار كاي تربيع (χ^2)

المتغير	χ^2 المحسوبة	sig	نتيجة اختبار الفرضية
إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدى الى ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الأوراق المالية	1.566E2	.000	توجد علاقة

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) أقل من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرض البديل ، وهذا يعنى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بان تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح الكافى عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدى الى ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الأوراق المالية .

جدول رقم (١٦) يوضح نتائج اختبار الفرض الثالث حسب إختبار T-test .

t الجدولية	T المحسوبة	Sign(*)	نتيجة اختبار الفرض
١,٠١٢	٩,٨٤٨	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = 0.05$) ، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة (Sing) أقل من ٠,٠٥ ، وبما أن قاعدة القار تشير إلى قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل إذا كانت t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت t قيمة المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ،

فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهوان تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يودى الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية .

وبناء على ما تقدم يتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول صحة فروض الدراسة مما يشير إلى أن قيام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي بإختبار إنخفاض قيم الأصول إن وجد والإفصاح عن هذا الإنخفاض يودى الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وما يترتب على ذلك من ترشيد قرارات الإستثمار .

(*) مستوى الدلالة (Sing) لايسلوى صفرا تماما، وإنما هي قيمة قريبة جدا من الصفر إلا أن الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاثة خانات عشرية إذا كان الرقم أقل من (٠.٠٠١) .

نتائج وتوصيات البحث :

كشفت نتائج إختبارات فروض البحث عن الآتى :-

١ - أن الشركات المدرجة في سوق المال السعودي تقوم بإجراء إختبار انخفاض الأصول غير المتداولة ان وجد وتطبيق المعيار رقم (١٩) الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA عند وجود دلائل ومؤشرات تشير إلى احتمال وجود هذا الانخفاض .

٢ - إن وجود هيئة السوق المالية السعودية ساعد على التزام الشركات المدرجة في سوق المال السعودي على القيام بإختبار انخفاض الأصول ان وجد .

٣ - يتم حساب خسائر انخفاض الأصول غير المتداولة ان وجد بالفرق بين القيمة المحملة على الاصل مع المبلغ القابل للاسترداد (القيمة السوقية الصافية أو صافى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من استخدام الاصل أيهما أكبر) .

٤ - يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حالة وجود أدلة تشير إلى أنه لم تعد توجد خسائر انخفاض في قيم الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة ما عدا الشهرة .

٥ - اذا زادت القيمة الاستردانية للأصل الذى سبق وتم الاعتراف بخسائر انخفاض له يتم زيادة قيمته الدفترية إلى القيمة الممكن استردادها بشرط ألا تتجاوز القيمة الدفترية التى كان من الممكن تحديدها (بعد خصم الاستهلاك) لو لم يتم اثبات خسائر هبوط الاصل في السنوات السابقة .

٦ - يتم الإفصاح عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة إن وجد في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي .

٧ - تقاس كفاءة سوق الأوراق المالية بتوافر المعلومات عن الأوراق المالية ووصولها الى كافة المستثمرين المحتملين في وقت واحد وبسرعة وبتكلفة ضئيلة ، وذلك لأن أسعار الأوراق المالية يجب أن تعكس كافة المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية .

٨ - ان الإفصاح عن انخفاض الأصول غير المتداولة للشركات المدرجة في سوق المال السعودي يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية .

٩ - ان تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية يؤدي الى ترشيد القرارات المالية في سوق الأوراق المالية .

توصيات البحث

١ - يوصى الباحث بضرورة إعداد القوائم والتقارير المالية على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الامور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في اتخاذ القرارات ، مثل الإفصاح عن الانخفاض في قيم الأصول ، إذ أن التضليل في المعلومات التي تتطلبها القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها ، وبالتالي التأثير السلبي على القرارات الاستثمارية التي تعتبر من القرارات الهامة والخطيرة ، لذا يجب توفير معلومات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة لكي يكون القرار الاستثماري سليم .

٢ - ضرورة التزام الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية ، وخاصة المقيد أسهما في سوق المال السعودي ، باختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة والإفصاح عن هذا الإنخفاض إن وجد لما لهذا الإفصاح من أهمية خاصة لرفع مستوى الشفافية ، وما يترتب على ذلك من زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية .

٣ - يجب على المنشأة أن تتحقق سنويا بغض النظر عن وجود دلائل تشير إلى انخفاض الأصول الغير متداولة ، من هبوط قيمة الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي غير المحدد ، وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية بالقيمة الاستردادية لها .

٤ - ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس القيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة في حالة هبوط قيمة الاصل ، وقياس واثبات خسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة ، والأسس التي يتم على أساسها تحديد القيمة الممكن استردادها لوحدته توليد النقد .

٥ - تفعيل برامج التدريب المهني المستمر لتدريب المحاسبين على كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة وفقا لمعيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة رقم (١٩) الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لرفع شأن مهنة المحاسبة والمراجعة .

مراجع البحث :

أولا : المراجع العربية

- ١- الإمام، أحمد فهمي (١٩٧٩). أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية - اتحاد المصارف العربية، ص. ٥٠.
- ٢ - البربري، صالح (٢٠٠١). " الممارسات غير المشروعة في بورصة الاوراق المالية: دراسة قانونية واقتصادية مقارنة" ، القاهرة : مركز المساندة القانونية .
- ٣- الحناوي، محمد صالح (٢٠٠٦). "تحليل وتقييم الاسهم والسندات" ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر.
- ٤- الصادق، زكريا محمد و عبيد، ابراهيم السيد (٢٠٠٧) " قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة ، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية ، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية" . (المؤتمر الثانوى الرابع لقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة)، ص ٢٢ - ١٥ .
- ٥- العطار، حسن عبد الحميد (١٩٩٨) "إطار مقترح لقياس القيمة العادلة لصافي الأصول لغرض ترشيد قرار إصدار أسهم زيادة رأس المال ،وتحديد نطاق مسئولية مراقب الحسابات" ،مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببها ، جامعة الزقازيق ،العدد الأول، ص ١٧٩-١٨٠ .
- ٦-الميدانى ، محمد أمين عزت (2001) " تطوير أسواق رأس المال فى سوريا" ، المركز السورى للأستشارات والأبحاث والتدريب فى إدارة الأعمال ، ص ٧٠٦ .
- ٧-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA ، لجنة معايير المحاسبة ، معيار الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة ، <http://www.socpa.org.sa>
- ٨-عابد، محمد نواف حامد (٢٠٠٦) "دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية ، دراسة تطبيقية" ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية القاهرة ، ص ١ - ١٠٠ .

- 1- AAA Financial Accounting Standards Committee (Robert H.Hers, et al) 2001, "Equity Valuation Models and Measuring Goodwill Impairment", Accounting Horijos, USA, pp 44 - 56.
- 2- Accounting Standard Board, Statement of Financial Accounting Concepts Financial, No. 1 "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises ", 1990 Irwin .
- 3- Alciator, Mini, Easton, Peter, and Spear, Nassr (2000). Accounting for the Impairment of Long-Lived Assets: Evidence from the petroleum Industry. Journal of Accounting and Economic. Volume 29, Issue 2.
- 4 - Deloitte , Touché , Tohmatsu (2003) "Comparison of IAS and US GAAP "Printed in Hong Kong, electronic from at www.iaspluse.com , p 16.
- 5- Edward J., Riedl, (2004) "An Examination of Long-Lived Asset Impairment". Accounting Review, USA, pp 34 - 46.
- 6- FASB (2001) "Statement of Financial Accounting Standards" No. 144. Accounting for Impairment or Disposal of Long-Lived Assets Stanford, ct.FASB.
- 7- Gottlied, Max (1992) "Impairment of long-lived assets: Recognition, measurement and disclosure", the CPA journal, e-publication www.nysscpa.org, USA.
- 8- INTERNATIONAL Accounting Standards Board (IASB) (1998). IAS 36. Impairment of Assets. website: <http://www.iasc.org.uk>
- 9- Moir, Jane (2004). South China, Morning: "Alarm rings on auditor changes; Concern over disclosure is growing after one in four GEM firms Cites disagreement over fees for switching accountants "Post (Hong Kong) FEB.
- 10- Munter, Paul (1995) SFAS NO. 121 and Impairment of Assets: the need for professional judgment, the CPA journal, KPMG, e-publications www.nysscpa.org, USA .
- 11- Price water house Coopers (2001). "International Accounting Standards: Similarities and Difference IAS,US GAAP and UK GAAP" www.pwcglobal.com England and wales, p. 47.
- 12 - Revsine, Lawrence, Colline, Danial W., Johnson, W. Bruce. (2005) "Financial Reporting AND Analysis", 3rd edition, Prentic Hall, New Jersey, pp 527-530.
- 13- Schroeder, Richard G., Clark, Mytle W., Cathey, Jack M. (2001) "Financial Accounting Theory and Analysis". john and sons, ltd. USA, pp 252-257.
- 14- Veronique, G. Frucot, Leland, G. Jordan, and Marc, I. lebow, (2004). Companies: Impairment of Goodwill, Issues in Accounting Education, USA p. 21-34

نموذج قائمة الاستقصاء

الأخ المجيب المحترم /

تحية طيبة وبعد :

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى التعرف على أثر إختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة على ترشيد القرارات الاستثمارية فى سوق الاوراق المالية السعودى (دراسة إختبارية)، وحيث نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لموازرة ومساندة الباحثين فى أبحاثهم التى تخدم تطور مجتمعنا ،جننا وكلنا أملا أن نجد التعاون المعهود بكم من خلال إجابة الأسئلة الواردة فى قائمة الاستقصاء، وإن تقديمكم للمعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية فى الاجابة على قائمة الاستقصاء التالية سيؤدى بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة وبالتالي مساعدة الباحث فى تحقيق أهداف الدراسة والوصول الى النتائج والتوصيات .

ونعدكم أن تعامل إجاباتكم بسرية تامة، ولا تستخدم تلك الإجابات إلا لأغراض البحث العلمى فقط ، ولضمان السرية يمكنكم عدم الاشارة فى قائمة الاستقصاء إلى اسمك أو وظيفتك أو اسم الجهة التى تعمل بها ، كما أنه للمحافظة على سرية إجاباتكم فلن يتم الاعلان عن الإجابات الفردية وأنم سيتم نشر النتائج الخاصة بالمشاركين فى الاستقصاء مجمعة .

ويحق لك كمشارك فى قائمة الاستقصاء أن تحصل على نتائج الدراسة بعد الانتهاء منها إذا رغبتم فى ذلك .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم ، واقبلو فائق الاحترام والتقدير

الباحث

الجزء الأول :

الرجاء وضع علامة (صح) أمام البديل المناسب لكل من العبارات التالية :

١ - ماهي مؤهلاتكم :

أ - دكتوراة

ب - ماجستير

ج - دبلوم دراسات عليا

د - بكالوريوس

د - دبلوم

هـ - أخرى (رجاء

ذكرها.....) ٢- التخصص العلمي :

أ - محاسبة

ب - إدارة أعمال

ج - إقتصاد

د - علوم مالية مصرفية

هـ - أخرى (رجاء ذكرها.....)

٣ - مكان الحصول على المؤهل:

أ - المملكة العربية السعودية

ب - دولة عربية

ج - دولة أجنبية

٤ - ما هي جنسيتك

أ - سعودي

ب - غير سعودي

٥ - المسمى الوظيفي :

أ - مدير مالي

ب - نائب مدير مالي

ج - رئيس قسم الحسابات

د - محاسب

هـ - أخرى (رجاء ذكرها.....)

٦ - عدد سنوات الخبرة في مجال عملكم الحالي :

أ - أقل من ٥ سنوات

ب - من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات

ب - من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة

ج - أكثر من ٢٠ سنة

الجزء الثانى :

الرجاء وضع علامة (صح) أمام درجة الموافقة التى ترونها مناسبة للإجابة على الاسئلة المرتبطة بالفروض التالية :

القسم الاول :الأسئلة المرتبطة بالفرض الأول (إن الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى تقوم باختبار انخفاض قيم الأصول الثابتة) .

١ - يتم تطبيق اختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة فى الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى عند وجود مؤشرات تدل على انخفاض القيمة .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢ - ان وجود هيئة السوق المالية السعودية ساعد على تطبيق اختبار انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٣ - ان التزام الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بنماذج الإفصاح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية يساعد على تطبيق انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٤ - تلتزم الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بتطبيق معيار محاسبة الهبوط فى قيمة الأصول غير المتداولة الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٥ - تلتزم الشركات المدرجة فى سوق المال السعودى بالتحقق سنويا من وجود هبوط فى قيم الأصول الغير ملموسة من عدمه بغض النظر عن وجود مؤشرات تدل على انخفاض القيمة .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

القسم الثانى : الأسئلة المرتبطة بالفرض الثانى (أن هناك تباين فى كيفية تطبيق اختبار انخفاض الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على ذلك) .

٦ - عند وجود مؤشرات تدل على احتمال انخفاض قيم الأصول غير المتداولة يتم مقارنة القيمة المحملة على الأصل مع صافى التدفقات النقدية الغير مخصومة المتوقعة من استخدام الأصل والتخلص منه

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٧ - عند وجود انخفاض فى قيم الأصول غير المتداولة يعتبر الفرق بين القيمة العادلة للأصل (عند توافر سوق نشطة) والقيمة المحملة للأصل خسارة انخفاض .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٨ - عند وجود انخفاض في قيم الأصول غير المتداولة يعتبر الفرق بين القيمة المحملة للأصل و صافى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من استخدام الأصل والتخلص منه (عند توافر سوق نشطه) بمثابة خسارة انخفاض قيمة .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٩ - عند وجود احتمال انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة تتم المقارنة بين القيمة المحملة للأصل مع المبلغ القابل للاسترداد (القيمة السوقية الصافية أو صافى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من استخدام الأصل والتخلص منه أيهما أكبر) .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١٠ - عند وجود انخفاض بالقيمة يعد الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد والقيمة المحملة على الأصل خسارة انخفاض في قيم الأصول .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١١ - في حالة وجود أدلة تشير إلى أنه لم تعد توجد خسائر انخفاض في قيم الأصول التي تم الاعتراف بها في السنوات السابقة هل يتم عكس اختبار انخفاض القيمة ؟

موافق جدا	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-----------	-------	-----------	---------------

١٢ - في حالة وجود أدلة تشير إلى انخفاض قيم الأصول غير المتداولة التي تم الاعتراف بها هل يتم عكس خسائر انخفاض القيمة على شهرة المحل ؟

موافق جدا	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-----------	-------	-----------	---------------

١٣ - إذا زادت القيمة الاستردادية للأصل الذي سبق وتم الاعتراف بخسائر انخفاض له هل يتم زيادة القيمة الدفترية إلى القيمة الممكن استردادها بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها (بعد خصم الاستهلاك) لو لم يتم إثبات خسائر هبوط الأصل في سنوات سابقة .

موافق جدا	موافق جدا	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-----------	-------	-----------	---------------

القسم الثالث : الأسئلة المرتبطة بالفرض الثالث (إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير بالإفصاح عن انخفاض الأصول ان وجد يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية) .

١٤ - هل يتم الإفصاح عن انخفاض قيم الأصول غير المتداولة ان وجد للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودي .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١٥ - إن الإفصاح عن انخفاض الأصول غير المتداولة يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١٦ - إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقرير يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١٧ - إن زيادة وعى المساهمين في بورصة الأوراق المالية بأهمية الإفصاح عن انخفاض الأصول غير المتداولة للشركات المدرجة بالبورصة يؤدي الى ترشيد قراراتهم الاستثمارية .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

١٨ - يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس القيمة الممكن استردادها من الأصول غير المتداولة .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جد
-----------	-------	-------	-----------	--------------

١٩ - يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس وإثبات خسائر الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢٠ - يتم الإفصاح عن الاسس التي يتم على أساسها تحديد القيمة الممكن استردادها لتوليد وحدة النقد.

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢١ - تتضمن القوائم المالية الإفصاح عن الاحداث والظروف التي أدت إلى إثبات خسائر هبوط في قيمة الأصل .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢٢ - تتضمن القوائم المالية الإفصاح عما إذا كانت القيمة الممكن استردادها للأصل (وحدة توليد النقد) هي صافي القيمة السوقية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢٣ - يتم الإفصاح عن معدل أو معدلات الخصم المستخدمة في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------

٢٤ - يتم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة والاساس المتبع في تحديد سعر البيع الصافي للأصل غير المتداول اذا كانت القيمة الممكن استردادها هي صافي القيمة السوقية .

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
-----------	-------	-------	-----------	---------------